

Distr.  
GENERAL

E/1997/53  
20 May 1997  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH AND SPANISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٧  
جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧  
البند ٧ (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

### تقارير واستنتاجات وتوصيات الهيئات الفرعية:

#### المسائل الاجتماعية

#### النهوض بالمرأة

تقرير مجلس أمناء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل  
النهوض بالمرأة عن دورته السابعة عشرة

#### المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٣- ١ . . .	أولا - المسائل المعروضة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٣	١٣- ٤ . . . . .	ثانيا - لجنة التخطيط الاستراتيجي
٥	٣٩- ١٤ . . . . .	ثالثا - التقرير المرحلي للمديرة بالنيابة
١٠	٤٧- ٤٠ . . . . .	رابعا - مراكز التنسيق: الربط الشبكي
١٢	٥٣- ٤٨ . . . . .	خامسا - التعاون بين الوكالات: اللجان الإقليمية
١٣	٦٦- ٥٤ . . . . .	سادسا - مسائل أخرى تتصل بعمل المعهد
١٦	٨٦- ٦٧ . . . . .	سابعا - الحالة المالية للمعهد

### المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
	وضع إطار للبحث والتدريب لفترة السنتين ١٩٩٩-١٩٩٨	ثامنا -
٢٠	٩٥- ٨٧ وما بعدها	
٢١	١٠٨- ٩٦ المسائل المتعلقة بدورة المجلس المقبلة	تاسعا -
٢٣	١٠٩-١٣٥ الاستنتاجات	عاشرا -
	ألف - برنامج العمل الشامل للمعهد الدولي للبحث	
٢٣	١٠٩-١٢٤ والتدريب من أجل النهوض بالمرأة	
٢٥	١٢٥-١٣٥ المسائل المتعلقة بالتنفيذ والميزانية	باء -
٢٧	١٣٦-١٥١ تنظيم الدورة	حادي عشر -
٢٧	١٣٦-١٤٤ افتتاح الدورة ومدتها	ألف -
٢٨	١٤٥-١٤٦ الحضور	باء -
٢٩	١٤٧-١٤٨ انتخاب أعضاء المكتب	جيم -
٢٩	١٤٩-١٥٠ جدول الأعمال	دال -
	هـ - اعتماد تقرير المجلس عن أعمال دورته السابعة	
٣٠	١٥١ عشرة	

### المرفقات

	البيان الذي أدلت به انجيلا كينغ، المستشارة الخاصة للقضايا المتعلقة بنوع الجنس وللنهوض بالمرأة، وممثلة الأمين العام في مجلس أمناء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة	الأول -
٣١		
	بيان أدلت به العضوة بحكم المنصب في مجلس أمناء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، ممثلة للبلد المضيف (الجمهورية الدومينيكية)	الثاني -
٣٨		

### أولا - المسائل المعروضة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١ - استعرض مجلس أمناء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في دورته السابعة عشرة تنفيذ برنامج الأنشطة على النحو الذي وافق عليه مجلس الأمناء في دورته السادسة عشرة للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وهي السنة الأولى من برنامج عمل فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (انظر INSTRAW/BT/1996/R.2).

٢ - ويوجه اهتمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى مداولات المجلس بشأن الحالة المالية للمعهد (الجزء السابع) وإطار البحث والتدريب لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وما بعدها (الجزء الثامن) وإلى استنتاجاته (الجزء العاشر).

٣ - وتميزت الفترة قيد الاستعراض بعملية ثلاثية الأبعاد: تعلق الأول منها بتغيرات على نطاق عالمي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ونتج الثاني عن قرارات وولايات وخطط عمل تتعلق بالسياسة صادرة من مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة وكذلك من عدة تدابير ذات طابع مؤسسي تتعلق بأداء منظومة الأمم المتحدة وارتبط الثالث، أي القضايا الحيوية، بتنفيذ برنامج عمل المعهد لعام ١٩٩٦ بما في ذلك المسائل المؤسسية ذات الصلة بأداء المعهد.

### ثانيا - لجنة التخطيط الاستراتيجي

٤ - ناقش المجلس، في جلسته الأولى وفي إطار البند ٤ من جدول الأعمال، نتائج الدورة الرابعة للجنة التخطيط الاستراتيجي التي انعقدت بمقر المعهد يومي ١٢ و ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٧. وقدمت البند السيدة د. غيل ساوندروز، رئيسة اللجنة. وكان معروضا على المجلس أثناء نظره لبند جدول الأعمال الوثيقتان INSTRAW/BT/1997/CRP.1 و INSTRAW/BT/1997/CRP.1.

٥ - وقدمت رئيسة لجنة التخطيط الاستراتيجي عرضا عاما لتكوين لجنة التخطيط الاستراتيجي ومساثلها التنظيمية ودورها وتوصياتها على النحو الوارد في الوثيقة INSTRAW/BT/1997/CRP.3.

٦ - وأكدت الرئيسة أن لجنة التخطيط الاستراتيجي لا توافق على المقرر المتعلق بتقييم أداء أعضاء لجنة التخطيط الاستراتيجي وأعضاء المجلس على النحو الوارد في الفقرة ١١ من الوثيقة INSTRAW/BT/1997/CRP.1.

٧ - واستعرضت لجنة التخطيط الاستراتيجي في دورتها الرابعة أداء المعهد وحالته الإدارية والمالية واحتياجاته السوقية. ولاحظت اللجنة أن الإعلانات المتعلقة بملء الوظائف الشاغرة من الرتب ف - ٢ و ف - ٣ و ف - ٤ قد تم تعميمها كما لاحظت مع القلق التقرير المتعلق بالحالة المالية للمعهد.

٨ - وأشارت الرئيسة إلى توصيات لجنة التخطيط الاستراتيجي الواردة في الوثيقة— INSTRAW/BT/1997/CRP.3 المتعلقة بتصميم استراتيجية لجمع الأموال والاستعانة بخبير استشاري رفيع المستوى لذلك الغرض. وينبغي أن يبادر المعهد بإجراء اتصالات مع معاهد البحوث الدولية بهدف إنشاء آليات للاستفادة من خبرتها الفنية في هذا الميدان. ولاحظت لجنة التخطيط الاستراتيجي لدى استعراضها للتقرير المرحلي أن بعض البرامج قد تمت بنجاح في حين أن البعض الآخر قد تعرض للتأجيل لأسباب مختلفة؛ كما أشارت إلى ضرورة أن يولي المجلس أولوية لتلك البرامج استنادا إلى مزاياها ومدى توافر الموارد المالية والبشرية. وينبغي أن يدرس المجلس القيود الحالية على المعهد، كما ينبغي الحد من البرامج الجديدة حتى تنتهي حالة عدم التيقن. وطلبت اللجنة في النهاية توفير الوثائق لأعضاء المجلس قبل أربعة أسابيع على الأقل من موعد اجتماع المجلس.

٩ - وحدد تقرير لجنة التخطيط الاستراتيجي أيضا المبادئ التوجيهية للأداء المنتظم للجنة مع مراعاة تكوينها ومسائلها التنظيمية ودورها. وفيما يتعلق بتكوين اللجنة أوصت بأن تتألف من خمسة أعضاء مع مراعاة التوزيع الجغرافي المنصف. وينبغي أن يضم الأعضاء الرئيسة ونائبة الرئيسة وممثلتي منطقتين أخريين والرئيسة السابقة للمجلس إذا كانت لا تزال عضو به. كما ينبغي أن تعمل ممثلة اللجان الإقليمية كعضو بحكم منصبها.

١٠ - ولاحظ المجلس أن لجنة التخطيط الاستراتيجي لا تضم في الوقت الحالي ممثلة لأوروبا الشرقية.

١١ - وأكدت ممثلة اللجان الإقليمية أهمية لجنة التخطيط الاستراتيجي كآلية حقيقية لمناقشة المسائل الموضوعية التي من شأنها أن تسهل عمل مجلس الأمناء. وأشارت إلى أن الدورة الرابعة هي الدورة الأولى التي نوقشت فيها مسائل موضوعية تتعلق بأداء المعهد بدلا من مسائل إجرائية. وأوصت بأن تكون اللجنة جزءا من مجلس الأمناء.

١٢ - وأعرب المجلس عن تقديره للجنة التخطيط الاستراتيجي للتوضيح الذي قدمته لبعض المسائل الموضوعية وطلب مناقشة بعض النقاط المتداخلة في إطار البنود ذات الصلة من جدول أعمال الدورة السابعة عشرة. وأعرب المجلس عن تقديره لعضوات اللجنة اللاتي انتهت مدة عضويتهم.

١٣ - وانتخب المجلس بعد ذلك بالتزكية العضوات الجددات للجنة التخطيط الاستراتيجي التالية أسماؤهن:

سلمى أكونر (تركيا)

الرئيسة:

استر آشتون (بوليفيا)

نائبة الرئيسة:

العضوات:

منى شمالي خلف (لبنان)  
ايلس بوستل - كوستر (هولندا)  
نويلي كانغوي (بوركينافاسو)  
ممثلة للجان الإقليمية

ثالثا - التقرير المرحلي للمديرة بالنيابة

١٤ - قدمت المديرة بالنيابة للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، في الجلسة الثانية وفي إطار البند ٥ من جدول الأعمال، التقرير المرحلي بشأن تنفيذ برنامج عمل المعهد في عام ١٩٩٦ والمسائل المتعلقة بالعمليات وسير عمل المعهد (INSTRAW/BT/1997/R.2 و Corr.1). وقدم الموظف الفني الوثيقتين INSTRAW/BT/1997/R.1/Add.1 و Corr.1 و INSTRAW/BT/1997/R.2/Add.2-6. وقدمت المديرة بالنيابة أيضا الوثيقة INSTRAW/BT/1997/R.2/Add.7/Rev.1 بشأن الأنشطة الأخرى المتصلة ببرامج البحث والتدريب.

١٥ - وأوضحت المديرة بالنيابة أن التقرير المرحلي قد أعد بهيكل مختلف لإتاحة تغطية أشمل لبرامج المعهد في مجال البحث والتدريب. وقالت إن هذه المبادرة قد اتخذت استجابة لعدة طلبات قدمتها الدول الأعضاء أثناء جلسات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأعاد المانحون تأكيدها كما وردت في التوصيات المقدمة من المجلس التي أكدت الحاجة إلى تحسين نوعية الوثائق والعرض الفني لها. وقالت إن هذا الشكل لتقديم التقارير وإن كان قد وضع على أساس تجريبي، فإنه سوف يتيح للمعهد أيضا إمكانية التغلب على الإدراك الحالي والمتمثل في أن عمله يتسم بالتداخل والازدواجية مع عمل هيئات ومؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

١٦ - وقالت لقد تضمن الجزء الأول من التقرير نقاطا وأفكارا وتحليلات للقضايا المتعلقة بالسياسات والمسائل المؤسسية وتنفيذ البرامج. ويتعلق الجزء الثاني ببرنامج العمل.

١٧ - وأشارت المديرة بالنيابة إلى أن التقرير تضمن تحليلا موجزا للتغيرات العالمية التي تؤثر على مركز المرأة. وعالج التقرير أيضا بعض التطورات الأخيرة التي حدثت في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بالمرأة وإدماج أدوار الجنسين في الأنشطة الرئيسية والقضاء على الفقر وكذلك الاعتبارات المتصلة بمؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية لعام ١٩٩٧.

١٨ - وقدمت المديرة بالنيابة وصفا لبعض التغيرات التنظيمية التي حدثت في مقر الأمم المتحدة مثل تجميد التعيين والقيود المفروضة على التوظيف التي ترتبت عليها آثار غير مباشرة على توقيت إعلانات ملء الشواغر في المعهد. ونفذت الأمانة أيضا برامج محوسبة جديدة للتقييم (نظام تقييم الأداء) وللحاسبة (نظام المعلومات الإدارية المتكامل) الذي لا تتوفر لمقر المعهد إمكانية الوصول إليه. وبالرغم من ذلك تتم مراقبة الموظفين الفنيين والعمليات المحاسبية للمعهد بموجب نظام تقييم الأداء الجديد ونظام المعلومات

الإدارية المتكامل تحت إشراف الموظف التنفيذي لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

١٩ - وفيما يتعلق بتوصية المجلس بضرورة أن يبدأ المعهد في تقديم تقارير إلى اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة بشأن بنود جدول الأعمال المتصلة بأنشطة المعهد في مجال البحث والتدريب، فقد طلبت إدارة المعهد توجيهها من أمانتي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ولا تزال تنتظر الرد. فضلا عن ذلك، أشارت المديرية بالنيابة إلى أن المعهد قد أدخل التحسين على التعاون المشترك بين الوكالات في إطار منظومة الأمم المتحدة الذي استلزم إعداد تقارير ومدخلات مختلفة مما شكّل عملا إضافيا بالنسبة لموظفي المعهد. وقدمت المديرية بالنيابة أيضا موجزا لمختلف الخطوات التي تم اتخاذها خلال عام ١٩٩٦ لتحديث المعهد: فقد تم تحسين نظامه للاتصالات بإدخال شبكة الإنترنت، وعنوانين للبريد الإلكتروني (أحدهما في المقر والآخر في مكتب الاتصال) وإعداد صفحة استقبال وتحديث لشبكة الهاتف والفاكس وزيادة تعميم تقارير ورسائل المعهد بلغاته الرسمية الثلاث (لاحظت المديرية بالنيابة أنها قامت بنفسها بتوزيع ٩٠٠ ٤ وثيقة ومادة إعلامية من مواد المعهد أثناء البعثات التي قامت بها). كما تم تحصين مباني المعهد ضد المياه وأجريت له إصلاحات.

٢٠ - ودعت المديرية بالنيابة بعد عرضها موظفي البرامج إلى عرض الإضافات توجز برامج عملهم.

٢١ - وأثار المجلس أثناء مناقشة دعم البرنامج الإداري والعام مسألة الاختصاصات المتعلقة بتوصيف وظيفة المديرية (مد - ٢) وذكر أنه طبقا للفقرة ١ من المادة الرابعة من النظام الأساسي للمعهد "يعين الأمين العام للأمم المتحدة المديرية بعد التشاور مع المجلس". وأشار المجلس إلى أنه لم يُستشر في مناسبات سابقة بشأن تعيين المديرية. وتساءل المجلس أيضا عن المرحلة التي يمكن استشارته فيها وعن الآليات الإجرائية لتعيين المديرية. وردت الموظفة الإدارية بالنيابة بأن الاختصاصات الأولية المتعلقة بتوصيف الوظيفة قد أعدت في المعهد وأُرسلت إلى المكتب التنفيذي للمعهد بإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة في نيويورك لكي يضعها مكتب إدارة الموارد البشرية في صيغتها النهائية. وأضافت الموظفة الإدارية بالنيابة أن وحدة الإدارة بالمعهد عملت أساسا على تعيين الموظفين بفئة الخدمات العامة وأن مكتب إدارة الموارد البشرية مختص بتعيين الموظفين بالفئة الفنية وما فوقها. وقالت إنها ترى لذلك طلب المزيد من المعلومات بشأن المسألة من ممثلة الأمين العام في ضوء خبرتها الطويلة في مجال الإدارة والتنظيم.

٢٢ - وأوضحت ممثلة اللجان الإقليمية أن للأمم المتحدة قواعد وأنظمة خاصة محددة تتعلق بتوصيف الوظائف بالنسبة لجميع الوظائف. وقالت إن توصيف وظيفة المديرية لا يمكن إعداده في المعهد نظرا لعدم وجود موظفين في منصب أعلى من الرتبة مد - ٢ يكون في مقدورهم صياغة الاختصاصات ذات الصلة. وأوضحت أنه بالإضافة إلى ذلك فإن تلك الوظائف يجري استعراضها في الأمانة العامة بواسطة فريق أعلى في الأمانة العامة وليس عن طريق أفرقة التعيين والترقية العادية.

٢٣ - وأشار المجلس إلى المادة الرابعة من النظام الأساسي للمعهد وأكد أنه يتعين استشارته بشأن تعيين مديرة المعهد التي ينبغي أن تتوفر لها مؤهلات أكاديمية معينة وخبرة في مجال الإدارة والاتصالات وتحليل السياسات.

٢٤ - وأشارت الموظفة الإدارية بالنيابة إلى أن الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ وضعت واعتمدت على أساس الرصيد النقدي المتوفر للمعهد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بالإضافة إلى مستوى المساهمات المتوقع تلقيها لتلك الفترة. وفي ضوء نقصان الأموال التي تلقاها المعهد خلال عام ١٩٩٦ (وهو ما كان استمرارا لاتجاه متواصل على مدار السنوات الثلاث الماضية)، كان من الضروري إعادة صياغة مستوى الاحتياجات المدرجة أصلا في الميزانية لعام ١٩٩٧ وتخفيضها. وكان حجم الأموال المتوفر حاليا للمعهد يكفي لإتمام برنامج الأنشطة المعتمد لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، غير أنه سيلزم إعادة صياغة الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ على أساس الموارد المتاحة للمعهد في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وحثت الموظفة الإدارية بالنيابة المجلس على النظر بصورة جادة في بذل جهود لجمع الأموال بغية تزويد المعهد بما يلزمه من تمويل لفترة السنتين التالية.

٢٥ - وأشار المجلس إلى البرنامج الفرعي المتعلق بالمرأة ووسائط الإعلام والاتصال، وطلب إيضاحات عن المعايير المستخدمة في اختيار الخبير الاستشاري الذي يقوم بإجراء الدراسة الاستقصائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وطلبت إيضاحات أخرى حيث كانت تلك فرصة سانحة للتفاعل بين المعهد ومركز التنسيق التابع له في كوستاريكا. كما طلب المجلس معلومات عن توزيع استبيان الدراسة الاستقصائية ومعدل الاستجابة، حيث أن ممثلة اللجان الإقليمية أوضحت أن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لم تتلق ردودا إلا بنسبة ٢٠ في المائة على استبيانات الدراسة الاستقصائية.

٢٦ - وأوضحت الموظفة المسؤولة أن الخبير الاستشاري من كوستاريكا، وأنه خبير في الاتصال كانت له مساهمات فنية في أعمال الفريق التابع للمعهد المعني بتسخير وسائط الإعلام والاتصال للنهوض بالمرأة في محفل المنظمات غير الحكومية في بيجين عام ١٩٩٥. وأوضحت الموظفة المسؤولة كذلك أن المعهد ليس له هيئة مقابلة في كوستاريكا وأن معدل الاستجابة للاستبيان في الجمهورية الدومينيكية كان عاليا للغاية، وإن كانت المسألة تبعث على القلق في بلدان أخرى، حيث جرى إرسال الاستبيان إلى ٧٠٠ منظمة. وطلبت الموظفة من المجلس النظر في إعادة توزيع الأموال داخل البرنامج من أجل تنظيم حلقة عمل وطنية لاختبار الدليل المتعلق بالمرأة ووسائط الإعلام والاتصال، في بربادوس كجزء من النتيجة ٣ للعنصر البرنامجي الثالث.

٢٧ - وعند مناقشة البرنامج الفرعي المتعلق بتمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا، طلب المجلس مزيدا من الإيضاح عن المنهجية المستخدمة في قياس المشاركة السياسية للمرأة والمؤشرات المستخدمة. وقدمت الموظفة المسؤولة إيضاحات عن المؤشرات والمنهجية المستخدمة في ثلاثة بلدان منتقاة، وأوضحت أن

الدراسات ستستخدم في المرحلة القادمة كموايد تدريب يجري إعدادها بالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو، إيطاليا.

٢٨ - وعند مناقشة البرنامج الفرعي المتعلق بالمرأة والبيئة والتنمية المستدامة، طلب المجلس معلومات عن الأنشطة المقبلة عقب إنجاز النتائج المتوخاة لعام ١٩٩٦. وردت الموظفة المسؤولة بأنه ليست هنا أي مؤشرات واضحة في هذه المرحلة. وطلبت إعادة توزيع الأموال لمواصلة التعاون المشترك بين الوكالات والحلقات الدراسية التدريبية على الصعيد الوطني كمتابعة للتنفيذ الناجح للبرنامج في عام ١٩٩٦. وسيجري عام ١٩٩٧ تعزيز مجموعة الأنشطة التدريبية المتعلقة بالمرأة وإدارة البيئة والتنمية المستدامة.

٢٩ - وأوضحت المسؤولة الإدارية بالنيابة أنه سيجري في جلسة الإحاطة المقرر عقدها للوفود التي ستحضر الدورة التالية للجنة مركز المرأة، المقرر عقدها في ٤ آذار/مارس ١٩٩٧، عرض الدليل التدريبي الذي سيعرض أيضا أثناء الدورة الخامسة للجنة التنمية المستدامة والدورة الاستثنائية التي ستعقدتها الجمعية العامة لاستعراض وتقييم جدول أعمال القرن ٢١.

٣٠ - وأوصى المجلس بترجمة مجموعة مواد التدريب إلى اللغة الفرنسية نظرا للاحتياج إليها في البلدان الناطقة بالفرنسية. وشدد المجلس على ضرورة الترجمات، وقال إن مؤسسة فريدريك إ. ستيفتونغ مهتمة اهتماما بالغاً بنشر المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع وأنه يمكن الاتصال بها للمضي في الترجمة، كما يمكن الاتصال بجامعة الدول العربية لالتماس المساعدة المالية في ترجمة المواد إلى اللغة العربية. وأضافت الموظفة المسؤولة أن ترجمة المواد إلى جميع اللغات أمر بالغ الأهمية غير أنه باهظ التكلفة، حيث يتعين أن تتم على أيدي مترجمين متخصصين.

٣١ - وقالت المديرية بالنيابة في تعليقها أنه جرى عرض جزء من المواد في حلقة العمل المعنية بدور المرأة في التنمية المستدامة، التي عقدت في أبيدجان، كوت ديفوار، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وقد أعرب مصرف التنمية الأفريقي وشعبة الطاقة التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا عن اهتمامهما باستطلاع إمكانات التعاون في المشاركة في تمويل الترجمة. كما يمكن الاتصال بالمؤسسة التدريبية الأوروبية فيما يتعلق بأغراض الترجمة. وأعربت المشاركة عن جنوب أفريقيا في حلقة العمل عن تقديرها لمجموعة مواد التدريب المتعلقة بالمرأة ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، التي استفادت منها للغاية في عملها.

٣٢ - وطلب المجلس قائمة بالبلدان المشاركة، واستفسر عن معايير اختيار المشاركين في الحلقة الدراسية التدريبية التي عقدت عن "المرأة وإدارة البيئة والتنمية المستدامة" في مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو، إيطاليا، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وأوضحت الموظفة المسؤولة أن الاختيار تم وفقا لتوصية المجلس بعقد حلقة دراسية لبلدان شرق أوروبا ووسطها. وكانت تنطبق على المشاركين شروط الفئات المستهدفة بمجموعة مواد التدريب. وتولى المركز التابع لمنظمة العمل



الدولية في توريث الترتيبات الإدارية المتعلقة بتحديد المشاركين واختيارهم، أما الانتقاء النهائي فقد قام به المعهد.

٣٣ - وعند مناقشة البرنامج الفرعي المتعلق بالإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بقضايا نوع الجنس، حث المجلس المعهد بقوة على الاضطلاع باختبار تجريبي لمواد التدريب المتعلقة باستخدام إحصاءات ومؤشرات نوع الجنس في تصميم السياسات في بلدان شرق أوروبا ووسطها كما كان مخططاً في الأصل، ورحب بإمكانية القيام بهذا النشاط بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وبخاصة بالاقتراح بالحلقة الدراسية التدريبية التي تنظمها اللجنة بشأن تلك المنطقة في أيار/مايو ١٩٩٧. وتحقيقاً لتلك الغاية، عرضت ممثلة اللجان الإقليمية مساعدة المعهد في تيسير الاتصال بين المعهد واللجنة الاقتصادية لأوروبا. وشدد المجلس أيضاً على أهمية تنظيم نشاط مشابه في غرب آسيا بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. وهنأ المجلس المعهد على نجاحه في إصدار المنشور "تقييم إنتاج الأسر المعيشية والحسابات التابعة".

٣٤ - وفي المناقشة المتعلقة بوحدة الإعلام والاتصال والوثائق، أعرب المجلس عن قلقه فيما يتعلق بتأخر نشر "أخبار المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة"، وذكر أن نقص الأموال والموظفين لا يبرر عدم صدور النشرة في عام ١٩٩٦، وهي الحالة التي تركت أثراً سلبياً على المظهر العام للمعهد، وكرر تأكيد أن النشرة تعد من أولويات أعمال المعهد. وقال المجلس أن العدد المزدوج (رقماً ٢٤ و ٢٥) لا يعوض عن الأعداد الناقصة، وأشار إلى انعدام الاتصال بين المعهد ومراكز التنسيق التابعة له.

٣٥ - وأوضحت المديرية بالنيابة أن العدد العادي من النشرة يقع في ٤٠ صفحة، أما العدد المزدوج فقد ضم أكثر من ٧٠ صفحة. وكان جانب من التأخير في إعداد ذلك العدد بالذات يرجع إلى الجهد المبذول للامتثال للتوصية القوية الصادرة عن المجلس بتحسين المحتوى والشكل والأسلوب بدرجة كبيرة، مما تسبب في ساعات عمل أطول للموظفين الذين يعملون بالفعل بأكثر من طاقاتهم في إعداد النشرة.

٣٦ - واستفسر المجلس عن معدات الحاسوب المتوفرة في المعهد، وأبرز ضرورة الحصول على معدات ذات طاقة عالية من أجل الوصول إلى قواعد البيانات وغيرها من هذه المواد، لا سيما وأن مقر المعهد بعيد عن الموارد الببليوغرافية الرئيسية. كما طلب المجلس أيضاً فيما يتعلق بحالة الخطط المقبلة المتعلقة بالأقراص المدمجة - ذاكرة القراءة فقط، مع مراعاة حجم الأموال المستثمرة بالفعل في هذا المشروع.

٣٧ - وأوضحت المديرية بالنيابة أن إنتاج هذه الأقراص كان مجرد اقتراح بمشروع مقدم إلى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، غير أنه لم يتم تنفيذه. وعلاوة على ذلك، فإنه ينبغي التدقيق في تحليل المبادرات الأخرى لإنجاز المشروع بغية ضمان النوعية المثلى للنتيجة، وتوزيع الموارد بناء على ذلك.

٣٨ - وفيما يتصل بأنشطة البحث والتدريب الأخرى، أعربت إحدى عضوات المجلس عن رغبة حكومتها في أن يتعاون المعهد تعاونا وثيقا للغاية مع المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة.

٣٩ - وطلب المجلس إيضاحات بشأن الوثيقة التي أشارت إليها المديرية بالنيابة في العرض الذي قدمته والتي تتضمن مبادئ توجيهية بشأن الاستعانة بالخبراء الاستشاريين. فقد ناقش المجلس الحاجة لوثيقة تتعلق بالجوانب الفنية من الاستعانة بالخبرة الاستشارية، في حين أن الوثيقة المذكورة تتعلق أساسا بالإجراءات التعاقدية. وأشار المجلس إلى أن منظومة الأمم المتحدة لديها مبادئ توجيهية واضحة ومحددة للإجراءات التعاقدية، وتساءل عن مدى ضرورة تلك الوثيقة. واقترحت رئيسة المجلس مناقشة المسألة في جلسة غير رسمية. ووافق المجلس على أن يتخذ القرار النهائي بشأن هذه المسألة في إطار البند ٨ من جدول الأعمال، وقرر ذلك.

#### رابعاً - مراكز التنسيق: الربط الشبكي

٤٠ - في الجلسة ٣، كان معروضا على المجلس، في إطار البند ٦ من جدول الأعمال المتعلق بمراكز التنسيق والربط الشبكي، الوثيقتان INSTRAW/BT/1997/R.3 وAdd.1. ولدى عرض البند، ذكرت المديرية بالنيابة أن الموظفة المسؤولة قامت، آخذة في الاعتبار التعليقات التي أبدتها مراكز التنسيق في غداء العمل الذي نظمه المعهد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ أثناء المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وامتنالا لعدد من التوصيات التي قدمها المجلس في دورته السادسة عشرة، بإعداد كتيب لتجميع المعلومات المتاحة عن مراكز التنسيق، مثل مجالات اهتمامها الرئيسية، وأهدافها، وفوائدها، والخطوات المتخذة لإنشائها، من بين أمور أخرى.

٤١ - وعند وصف نطاق ونوعية ما يقوم به المعهد في مجال الربط الشبكي مع مراكز التنسيق، أشارت المديرية بالنيابة إلى عدد من القضايا المتصلة بالأداء الفعال لهذه الآلية: إعادة تحديد أهداف مراكز التنسيق ومزايا وجودها؛ وإسهاماتها في المعهد؛ ونطاق تفاعلها مع المعهد؛ وإجراءات الترشيح؛ وأساليب تقييم الأداء؛ وعدد مراكز التنسيق لكل بلد. وأشارت المديرية بالنيابة إلى ضرورة استكمال تلك الأهداف بصفة دورية وفقا للخصائص المحددة التي تتسم بها مختلف فئات مراكز التنسيق. وذكرت المديرية بالنيابة أنه يلزم وقت لإجراء دراسة وتحليل دقيقين للوثائق المقدمة من المرشحات وأدائهن أو خبراتهن المؤسسية في أنشطة البحث والتدريب في المجالات المواضيعية لبرنامج عمل المعهد. وطلبت توجيهات المجلس بشأن هذه المسألة. واتفق المجلس في الرأي مع ما أبدته المديرية بالنيابة من تعليقات.

٤٢ - وذكرت المديرية بالنيابة أنه توجد فئات مختلفة من مراكز التنسيق. فبعضها يتطلب مساعدات مالية للاضطلاع بالأنشطة المتصلة ببرنامج بحوث المعهد. واقترحت أن يراعى لفترة السنتين المقبلة توفير زيادة صغيرة في الاعتماد المتواضع بالفعل من الأموال الأولية.

٤٣ - ووجهت المديرية بالنيابة نظر المجلس إلى طلب مركز التنسيق البرازيلي وأبرزت الأثر المضاعف لإدماج استخدام المفاهيم المتعلقة بنوع الجنس في صلب عملية التخطيط الإنمائي، على النحو الذي يرد وصفه في منشور المعهد المعنون "إدماج المفاهيم المتعلقة بنوع الجنس في صلب عملية التخطيط الإنمائي - نهج أساسي". ويستخدم مركز التنسيق البرازيلي ذلك المنشور كمادة مرجعية وتولى أمر ترجمته إلى البرتغالية على نفقته الخاصة. وطلبت المديرية بالنيابة إلى المجلس أن يأخذ في الاعتبار أهمية تلبية طلب مركز التنسيق ذاك بغية زيادة تعزيز المفاهيم المتعلقة بإدماج نوع الجنس في صلب العملية.

٤٤ - كما وجهت المديرية بالنيابة انتباه المجلس إلى ثلاثة طلبات جديدة لإنشاء مراكز تنسيق: طلب من الاتحاد الروسي وطلب من الأرجنتين وطلب من أذربيجان. وطلبت من المجلس أن يولي اهتماما خاصا لشرعية إنشاء مركز تنسيق ثان في الأرجنتين. وكرر المجلس التأكيد على ضرورة وضع مبادئ توجيهية محددة لمراكز التنسيق وأنشطة الربط الشبكي. واتفق المجلس على إرجاء البت في الطلبات الثلاثة جميعها إلى دورته المقبلة.

٤٥ - وأشارت ممثلة اللجان الإقليمية إلى أن المعهد قد وضع معايير واضحة. فهناك ثلاثة أنواع محددة تحديدا جيدا من مراكز التنسيق الممكنة التابعة للمعهد: الأجهزة الوطنية، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، والمنظمات النسائية الشعبية. ولكل منها توقعاته المختلفة في علاقاته بالمعهد، وبالرغم من أن المعهد يمكن أن يحقق مزايا مختلفة من الفئات الثلاث، فإن العلاقة التبادلية لا تعني على الإطلاق أن المعهد سيوفر دعما ماليا.

٤٦ - وطلب المجلس تقديم إيضاحات بشأن إجراءات تخصيص الأموال لمراكز التنسيق وبشأن نوع الدعم، التقني و/أو المالي، المقدم لها. كما أثار المجلس مسألة الافتقار إلى الاتصال بين المعهد ومراكز التنسيق التابعة له. كما تساءل المجلس عن ممارسة قيام بعض مراكز التنسيق بتمثيل المعهد في الاجتماعات والمؤتمرات، وأشار إلى أن تلك الممارسة قد ثبت عدم جدواها في بناء الربط الشبكي. وطلب المجلس إجراء تقييم لتكاليف وفوائد هذا الأسلوب من أساليب الربط الشبكي واقترح أن تستعرض عملية تعبئة الأموال بغية التحقق مما إذا كان ينبغي استخدام تلك الأموال لإعادة تنشيط "مراكز التنسيق الكامنة" أو لمراكز التنسيق المنشأة حديثا.

٤٧ - وأوضحت المديرية بالنيابة أن الخبرة قد أظهرت أن مراكز التنسيق تطالب بدعم من حيث المواد والأنشطة المشتركة والموارد المالية، وهي جميعا تعني أن يتحمل المعهد تكاليفها. وينبغي للمعهد أن يعطي دلالات محددة وواضحة جدا بشأن الغرض الذي تخصص من أجله الأموال، وكذلك بشأن الأثر المضاعف المتوقع. وفيما يتعلق بالافتقار إلى الاتصال، ردت المديرية بالنيابة بتوفير قائمة للمراسلات والمواد التي أرسلت إلى مراكز التنسيق واقترحت أن يتطلب المعهد في المستقبل تلقي تغذية مرتدة من مراكز التنسيق. وفيما يتعلق بتمثيل مراكز التنسيق، فإن تلك الأنشطة لا تعني تكبد المعهد أية تكاليف. ومراكز التنسيق لا تحضر سوى الاجتماعات الهامة التي لا يتسنى للمعهد حضورها بسبب القيود المالية.

### خامسا - التعاون بين الوكالات: اللجان الإقليمية

٤٨ - نظر المجلس، في جلسته ٣، في البند ٧ من جدول الأعمال المتعلق بالتعاون بين الوكالات واللجان الإقليمية. وكان معروضا عليه الوثيقة INSTRAW/BT/1997/R.4. وقامت المديرية بالنيابة بعرض التقرير وأكدت على أن نقص الموظفين يعيق قدرة المعهد على القيام بأنشطة المتابعة الصحيحة التي تتطلب التأزر والتعاون مع المنظمات والهيئات الأخرى، بما في ذلك اللجان الإقليمية. وأوضحت المديرية بالنيابة أن المعهد يعلّق أهمية كبيرة على التعاون مع اللجان الإقليمية حيث أنه يتوافر لها فهم دقيق لنطاق الأولويات المواضيعية الإقليمية التي يمكن إدماجها في برنامج البحث والتدريب بالمعهد. كما دعا المعهد الإقليمية إلى المساهمة في العدد المقبل من "أخبار المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة" (INSTRAW News)، الذي سيخصص لتحليل ما تضطلع به المرأة من أدوار ومشاركتها على قدم المساواة في إدارة الموارد الطبيعية وإدماج المفهوم المتعلق بنوع الجنس في صلب تخطيط التنمية المستدامة.

٤٩ - ولاحظت ممثلة اللجان الإقليمية أن جميع اللجان تولي أولوية كبيرة لإدماج مفهوم نوع الجنس في صلب أنشطتها وأنه يجري الاضطلاع ببحوث وتحليلات من أجل تنفيذ البرامج المتعلقة بإدماج مفهوم نوع الجنس في صلب أنشطتها الرئيسية. وذكرت ممثلة اللجان الإقليمية أن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع منظمة التعاون التقني الألمانية، بصدد تنظيم حلقات عمل تدريبية بشأن نوع الجنس تهدف إلى إدماج هذا المنظور في جميع المساعدات التقنية والتركيز على عدد أقل من المواضيع بأسلوب أكثر تعمقا. فمثلا، تضمنت المواضيع الرئيسية التي تعالجها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حاليا التنمية المستدامة، والفقر، وعملية تمكين المرأة. وتقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا برصد الأنشطة المتعلقة بنوع الجنس في منطقتها وفي منطقتي وسط وشرق أوروبا دون الإقليميتين. وخصت ممثلة اللجان الإقليمية بالذكر حلقة عمل مصممة للربط بين المنظمات غير الحكومية والأجهزة الوطنية للمرأة.

٥٠ - وأبلغ الممثل والمنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجمهورية الدومينيكية المجلس بالجهود التعاونية التي يضطلع بها بنجاح المعهد والبرنامج الإنمائي خلال الفترة قيد الاستعراض. وذكر الممثل المقيم في ذلك الصدد اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بقضايا نوع الجنس، التي تتألف من جميع الوكالات المحلية التابعة للأمم المتحدة في الجمهورية الدومينيكية والتي يقوم فيها المعهد بدور المنسق الأول. كما أشار إلى الجهود المشتركة التي يقوم بها البرنامج الإنمائي والمعهد في إقامة المعرض التفاعلي للذكرى السنوية الخمسين وتنسيق الترويج له، وهو المعرض الموجود حاليا في مدينة بورتو بلاتا، ودعا أعضاء المجلس إلى زيارة الموقع.

٥١ - وفيما يتعلق بالاتصالات التي تستهدف تعزيز التعاون بين الوكالات وتشجيع التفاعل مع اللجان الإقليمية، كرر المجلس التأكيد على ضرورة الارتقاء بمعدات الحواسيب بالمعهد. وأشار المجلس إلى أن ثمة

حاجة هائلة إلى توفير التدريب المتعلق بنوع الجنس واقتراح أن ينظر المعهد في تدريب الموظفين لكي يصبحوا مدربين في مجال القضايا المتعلقة بنوع الجنس وأنه يمكن التماس أموال لذلك الغرض.

٥٢ - وبالإضافة إلى ذلك، اقترحت المديرية بالنيابة إمكانية الاستعانة بخبراء مؤهلين للمجيء وإلقاء محاضرات على موظفي المعهد. إلا أن المخصصات المالية الحالية لا تتيح إمكانية تحقيق أي من هذه الخيارات. وأبلغت ممثلة الأمين العام المجلس باجتماع يقوم البرنامج الإنمائي بتنظيمه لموظفي الأمم المتحدة في الأسبوع الأول من آذار/مارس ١٩٩٧.

٥٣ - وأشارت موظفة الشؤون الاجتماعية الموجودة في نيويورك إلى تعدد أنواع للتدريب، وذكرت أنه يمكن أن يستطلع مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو الذي يعمل بوصفه مركز الأمم المتحدة للتدريب، إمكانية تدريب الموظفين ليصبحوا مدربين. كما ذكرت الأنواع المختلفة من التدريب المتاحة في مقر الأمم المتحدة، مثل التدريب على النظام الجديد لتقييم الأداء، ونظام المعلومات الإدارية المتكامل، والبرامجيات الحاسوبية الجديدة. وحتى الآن، لم يستفد من التدريب الذي يجري في نيويورك سوى موظفي مكتب الاتصال التابع للمعهد في نيويورك.

#### سادسا - مسائل أخرى تتصل بعمل المعهد

٥٤ - في الجلسة الثالثة، قدمت المديرية بالنيابة البند المتعلق بالمسائل الأخرى المتصلة بعمل المعهد. وكان معروضا على المجلس وثيقتان: INSTRAW/BT/1997/R.5 التي تصف برامج الزمالات والتدريب الداخلي، وقاعدة بيانات المعهد المتعلقة بالخبراء الاستشاريين وسجل الخبراء، والوثيقة INSTRAW/BT/1997/R.5/Add.1، المتعلقة بعمل مكتب الاتصال التابع للمعهد في نيويورك، والتي قدمتها موظفة الشؤون الاجتماعية في ذلك المكتب.

٥٥ - وفيما يتعلق ببرامج الزمالات والتدريب الداخلي، أوضحت المديرية بالنيابة أنه لم تمنح أي زمالات في المعهد في السنوات الأخيرة. ويتكون برنامج التدريب الداخلي من جزأين. الأول هو برنامج التدريب الداخلي في مكتب الاتصال، الذي يوفر دعما كبيرا لعمل مكتب الاتصال. وكان أداء المتدربات الثلاث جيدا جدا في اضطلاعهن بالبرامج الموكلة إليهن. ولم يستطع برنامج التدريب الداخلي الثاني في مقر المعهد الاستجابة للطلبات الوطنية والدولية، ويرجع ذلك أساسا إلى الافتقار إلى الموظفين الذين يستطيعون تنظيم العمل ورصده، بالإضافة إلى الافتقار إلى المرافق. واقترحت المديرية بالنيابة على المجلس أن ينظر في إمكانية إرجاء تنفيذ الجزء الثاني من برنامج التدريب الداخلي ريثما تصبح الموارد البشرية والمالية متاحة.

٥٦ - ونتيجة لاجتماع المائدة المستديرة الذي عقده المعهد أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اتصل معهد السلام والتنمية في غواتيمالا بالمعهد لالتماس التعاون في مجال البحوث المشتركة و/أو برامج تدريب بشأن المرأة وتسوية المنازعات وبناء السلام. وبالإضافة إلى ذلك،

أعرب أيضا كل من معهد البحوث الإيطالي CERFE والرابطة النسائية للتنمية والكفاح ضد الإبعاد الاجتماعي عن اهتمامهما بإجراء بحوث مشتركة مع المعهد في مجالي الإحصاءات والبيئة في بلدان أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى. وذكرت المديرية بالنيابة المجلس بمضمون الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٩٩/٤٦ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ الذي يتعلق بولاية المعهد في توجيه برامج بحوثه نحو التصدي للتحديات الجديدة والاستباق المبكر، حيثما يمكن، لمجالات القلق الناشئة المتعلقة بالمرأة والتنمية. وطلبت المديرية بالنيابة رأي المجلس فيما إذا كان ينبغي اتباع المبادرات المقترحة.

٥٧ - وفي معرض تقديم الوثيقة INSTRAW/BT/1997/R.5/Add.1، أعربت موظفة الشؤون الاجتماعية في مكتب الاتصال التابع للمعهد عن تقديرها العميق للمديرية بالنيابة على ما قدمته من توجيه ودعم بشأن الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الاتصال وعن تقديرها للموظفين. وشرحت للمجلس مختلف المهام التي اضطلعت بها هي نفسها والمساعدة الإدارية وأثنت على عملها الجاد وأدائها. وأشارت موظفة الشؤون الاجتماعية إلى أنه تم إنجاز ثلاث دورات تدريبية بنجاح في ١٩٩٦. وحصلت إحدى المتدربات على عمل لمدة قصيرة لمساعدة موظفة الشؤون الاجتماعية. ومكتب الاتصال مجهز بحواسيب مناسبة ولديه إمكانية الاتصال بشبكة الانترنت واستخدام البريد الالكتروني.

٥٨ - وشرحت موظفة الشؤون الاجتماعية بالتفصيل أهمية التعاون المشترك بين الوكالات والمشاركة في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومختلف الهيئات الفرعية. كما أشارت إلى أن المديرية بالنيابة حضرت اجتماعات مشتركة بين الوكالات واجتماعات حكومية دولية، وأجرت مناقشات ثنائية مع وفود شتى وقدمت معلومات إلى الجهات المانحة للمعهد. وسعت المديرية بالنيابة إلى الحصول على حيز مكاتب إضافي في نيويورك حيث أن الحيز متاح غير كاف لتغطية كل احتياجات مكتب الاتصال في نيويورك.

٥٩ - وأثنى المجلس على العمل الذي تضطلع به موظفة الشؤون الاجتماعية وزميلاتها في مكتب الاتصال، وأعرب عن تقديره للمديرية بالنيابة لدعمها مكتب الاتصال وأوصى بزيادة تعزيزه.

٦٠ - وطلب المجلس معلومات عن أنشطة التمثيل التي تشمل سفريات المديرية بالنيابة. كما طلب المجلس إيضاحا إجرائيا بشأن حالة الوثيقة المعنونة "المبادئ التوجيهية المتعلقة بتحديد واختيار الخبراء الاستشاريين وتقييم النواتج المتصلة بتصريف الأعمال الفنية للمعهد". وقد طلب هذا الإيضاح لأن الورقة لم تتضمن رمزا وثائقيا رسميا للدورة السابعة عشرة.

٦١ - وفيما يتصل بتلك الورقة، أشارت ممثلة اللجان الإقليمية إلى أن المعهد، بوصفه جزءا من منظومة الأمم المتحدة، عليه أن يتبع الإجراءات المعمول بها منذ أمد طويل لدى تعاقد مع الخبراء الاستشاريين وتقييمهم وشددت على أنه لا يمكن للمعهد أن يقترح مبادئ توجيهية وإجراءات مختلفة.

٦٢ - وردا على السؤال المتعلق بالتمثيل، أوضحت المديرية بالنيابة أنه يوجد أربعة أشكال من التمثيل: '١' التمثيل على مستوى المديرين داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك البعثات الدائمة، وحكومات الدول الأعضاء وأنشطة جمع الأموال؛ '٢' التمثيل في مقر الأمم المتحدة وحضور الاجتماعات، الذي يقوم به عادة مكتب الاتصال بمساعدة المتدربات؛ '٣' والتمثيل الذي تقوم به موظفات المكاتب؛ '٤' التمثيل في مقر المعهد الذي يجري تقسيمه بين المديرية بالنيابة وموظفات المكاتب حسب جوهر الموضوع المتناول.

٦٣ - وفيما يتصل بالورقة غير الرسمية المتعلقة بالمبادئ التوجيهية، أوضحت المديرية بالنيابة أنه تم توجيه اهتمام أعضاء لجنة التخطيط الاستراتيجي الحاضرين في الدورة غير الرسمية للجنة في بيجين إلى المشروع الأولي، بوصفه جزءاً من المشروع الأولي لإطار البحوث. وتم تعميم مشروع ثانٍ للقراءة غير الرسمية في الدورة السادسة عشرة للمجلس. وتعتبر الصيغتان الأوليان، فضلاً عن الصيغة الثالثة، قوائم مبسطة لمختلف الإجراءات والقواعد الواردة في كتيبات الأمم المتحدة، والغرض منها هو تسهيل قيام موظفي المعهد بتنفيذ تلك القواعد لدى اختيار الخبراء الاستشاريين وتقييمهم.

٦٤ - وعلقت ممثلة الأمين العام قائلة إن للأمم المتحدة مجموعة موحدة من القواعد الإدارية والإجراءات واللوائح. ووجهت انتباه المجلس إلى القواعد والإجراءات المعمول بها، ونهت إلى أنه ينبغي للمكتب التنفيذي أن يجيز المبادئ التوجيهية التي وضعها المعهد وأن يقرها مكتب إدارة الموارد البشرية، ومكتب الشؤون القانونية، ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، ومكتب المراقبة الداخلية.

٦٥ - واقترح المجلس أن تطبق المبادئ التوجيهية التي وضعها المعهد داخلياً على أساس تجريبي، وأن تناقش هذه المسألة مرة أخرى في الدورة القادمة للمجلس. واقترحت رئيسة المجلس أن يناقش أعضاء المجلس هذه الوثيقة في اجتماع غير رسمي. وذكرت الرئيسة بعد ذلك أن المجلس لن يعتبر وثيقة المبادئ التوجيهية وثيقة من الوثائق الرسمية للدورة.

٦٦ - وبعد الإيضاحات التي قدمتها المديرية بالنيابة بشأن مختلف الخطوات وتوصيتها لمكتب الشؤون القانونية بإقرار النظام الأساسي، رحب المجلس بإنشاء رابطة لموظفي المعهد. وطلب المجلس معلومات بشأن قنوات الاتصال بين رابطة الموظفين وإدارة المعهد.

#### سابعاً - الحالة المالية للمعهد

٦٧ - كان معروفاً على المجلس، في جلسته الرابعة، في إطار البند ٩ من جدول الأعمال المتعلق بالحالة المالية للمعهد، الوثيقة INSTRAW/BT/1997/CRP.2، التي قدمتها المديرية بالنيابة.

٦٨ - وأوضحت الموظفة الإدارية بالنيابة أن أهداف هذه الوثيقة هي كالتالي: '١' تزويد المجلس باستعراض عام شامل للحالة المالية للمعهد في بداية فترة السنتين الحالية؛ '٢' بيان العناصر التي أُخذت

في الاعتبار عند إعداد وإقرار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، '٣' توفير معلومات عن أداء ميزانية المعهد خلال عام ١٩٩٦؛ '٤' تقديم تنبؤ تقديري للوضع المالي المتوقع في نهاية عام ١٩٩٧. نهاية فترة السنتين.

٦٩ - كما أوضحت الموظفة الإدارية بالنيابة أن الرصيد النقدي حتى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ زائد المساهمات المتلقاة خلال عام ١٩٩٦ أسفرا عن مستوى دخل يبلغ ٤,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ومن هذا المبلغ، خصص المعهد احتياطيا للطوارئ وخصم النفقات والالتزامات المالية التي تم تكبدها في عام ١٩٩٦ (بما في ذلك نسبة الـ ٤ في المائة من تكاليف دعم البرنامج المستحقة للأمانة العامة للأمم المتحدة). وعلى أساس ما ورد أعلاه، كان لدى المعهد رصيد نقدي يبلغ ١,٧٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

٧٠ - وأوضحت الموظفة الإدارية بالنيابة أنه يجب تقديم المقترحات المتعلقة بالميزانية على أساس الرصيد النقدي الفعلي والمساهمات المتعهد بها والمستحقة السداد، وقد ورد بعض منها بعد تأخير كبير. ويمكن أن تؤخذ في الاعتبار مساهمات أخرى منتظرة من بلدان لا تتعهد عادة بشكل رسمي بمساهماتها في مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية. غير أن ترخيص المراقب المالي لمستويات واعتمادات الميزانية استند إلى الرصيد النقدي المتاح في صندوق الأمم المتحدة الاستثمارات المخصص للمعهد. وعلى هذا الأساس، كان الدخل المقدر لعام ١٩٩٧ يبلغ ٢,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وإذا تم خصم متطلبات الميزانية لعام ١٩٩٧ من هذا المبلغ، فضلا عن تكاليف دعم البرنامج الواجبة السداد إلى الأمم المتحدة عن تكاليف الدعم لعام ١٩٧٧، فإن الرصيد النقدي المقدر حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ سيبلغ ٩٢٠ ٤٧٤ دولارا من دولارات الولايات المتحدة.

٧١ - وشددت الموظفة الإدارية بالنيابة على أنه من الضروري للمعهد أن يبذل جهودا جادة ونشطة في جمع الأموال من أجل إعداد برنامج عمل مبدئي لفترة السنتين القادمة، وهي ملاحظة أبدتها أيضا مراجع حسابات خارجي أثناء اضطراره بعملية مالية في المعهد في أيار/مايو ١٩٩٦.

٧٢ - وذكرت المديرية بالنيابة أن مراجعي الحسابات قدموا ما مجموعه ٢٢ سؤالاً تتعلق بمراجعة الحسابات، وتم الرد عليها جميعا بالتفصيل كما طلب مراجعو الحسابات. ويتصل بعض تلك الأسئلة بمسائل يمكن لإدارة المعهد الرد عليها بالكامل بينما تتعلق أسئلة أخرى بإدارات مختلفة تابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة. وقد تم إرسال جميع الأسئلة والردود والملاحق إلى الموظفين التنفيذيين بإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية لعرضها عليهم بغية اتخاذ إجراءات بشأنها. وذكرت المديرية بالنيابة أنه في أغلب الظن سيسلم التقرير الذي قدمه مراجعو الحسابات إلى المراقب المالي للأمم المتحدة وشعبة الميزانية وفي نهاية الأمر سيعرض على الجمعية العامة. ومع ذلك، فإن المعهد لم يتلق أي رد.



٧٣ - وطلب المجلس إيضاحاً بشأن متابعة توصياته المقدمة في الدورة السادسة عشرة فيما يتعلق بتعيين خبير استشاري في مجال جمع الأموال. وردت المديرية بالنيابة قائلة إنها التمست، من أجل تنفيذ هذه التوصية، مشورة عدة موظفين من كبار الموظفين ذوي الخبرة في المسائل المالية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى رأي مديرين في فرع مصرف كيميكال السابق بالأمم المتحدة (الذي أصبح حالياً مصرف تشيس منهاتن). وفي جميع الأحوال، كان الرأي هو أنه ينبغي للمعهد قبل الاستعانة بأي خبير استشاري ومحاولة القيام بعمله لجمع الأموال، أن يحدد بوضوح ما الذي يمكن أن يقدمه وما هي منتجاته القابلة للتسويق.

٧٤ - وأيدت ممثلة الأمين العام التعليقات التي أدلت بها المديرية بالنيابة، خاصة وأنها تتصل بالاستفادة من الفرص الحالية لتنفيذ البرامج بغية التصدي لدواعي القلق التي أعربت عنها الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، أحاطت المجلس علماً بأن الإدماج المقترح ليس مسألة وشيكة الحدوث. وأضافت قائلة إن الأمين العام سيقدم مجموعة تدابير إصلاح متكاملة في تموز/ يوليه ١٩٩٧، ستغطي بطريقة عملية جداً مسائل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وحثت المجلس على تقييم برنامج المعهد بعناية بما يتماشى مع برنامج العمل المواضيعي للجنة مركز المرأة، دون تغيير العمل الحالي الذي يضطلع به المعهد. كما سلطت ممثلة الأمين العام الضوء على أهمية مراعاة وجهات نظر المانحين.

٧٥ - وأحاطت المديرية بالنيابة المجلس علماً بأنها في كل مرة اضطلعت بأي بعثة لحضور اجتماع رسمي مثل اجتماع جامعة الأمم المتحدة المعقود في طوكيو في تموز/ يوليه، واجتماع منظمة الأغذية والزراعة - البرنامج الاجتماعي - الاقتصادي التعاوني للتدريب على تحليل القضايا المتعلقة بنوع الجنس المعقود في أيلول/ سبتمبر في روما، ومؤتمر الطاقة لليونسكو المعقود في باريس في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، قامت بزيارة الإدارات التابعة للأمم المتحدة في وزارات الخارجية، والأجهزة ومراكز التنسيق العاملة في مجال المرأة من أجل عرض برنامج المعهد، وتوزيع مواد إعلامية ووثائق صادرة عن المعهد، وقبل كل شيء التشجيع على تقديم مساهمات مالية في الميزانية الأساسية للمعهد أو برامجه المخصصة موارد لها. وقد أبدت وزارة خارجية فرنسا اهتماماً بالمشاركة في أنشطة مشتركة مقبلة في بلدان ناطقة باللغة الفرنسية. وتحقيقاً لهذا الغاية، ينبغي للمعهد أن يقدم في وقت مبكر جداً، وفقاً للسنة المالية، مقترحات عملية إلى حكومة فرنسا للنظر فيها لعام ١٩٩٨.

٧٦ - وقدمت المديرية بالنيابة طلبات مماثلة إلى حكومات اليابان وإيطاليا وهولندا والنمسا والنرويج واسبانيا وأيرلندا.

٧٧ - وطلب المجلس معلومات عن الإيرادات المتأتية من بيع المنشورات وأوصى بأن تُقدم في شكل جداول. وأحاطت المديرية بالنيابة المجلس علماً بأنه بعد عدة أشهر من المفاوضات المطولة، تم توقيع اتفاق مدته سنة واحدة مع قسم المبيعات بالأمم المتحدة، على أساس تجريبي، من أجل بيع مطبوعات معينة للمعهد. ونجح المطبوع المعنون "نهج أساسي إزاء مفاهيم نوع الجنس في مجال التخطيط الإنمائي" نجاحاً

نسبيا، في طبعة ثانية من ٧٠٠ نسخة. كما لقيت مطبوعات أخرى مثل "هجرة المرأة" و "قياس وتقييم المساهمات غير المدفوعة الأجر" و "تقديم الائتمانات للمرأة" و "الرضا والسخط" قبولا طيبا. غير أنه كان من السابق لأوانه جدا الحصول على أي إيرادات. وقد طلب عدد من وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات مجموعة العناصر المتكاملة للتدريب المتعلق بإدارة البيئة والتنمية المستدامة، وحالما يتم وضع اللامسات الأخيرة فيه في مركز منظمة العمل الدولية - تورينو، سيجري البيع.

٧٨ - وكحملة ترويجية، يقوم المعهد بتنظيم ثلاث جلسات إحاطة إعلامية للوفود التي تحضر لجنة مركز المرأة، ولجنة التنمية المستدامة، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة في حزيران/يونيه.

٧٩ - وردا على اقتراح مقدم من المديرية بالنيابة بأن يعمل مكتب المجلس لفترة مدتها سنتين وأن يجري انتخاب أعضائه في السنوات التي لا ينظر فيها في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين، أعرب المجلس عن اعتراضه الشديد على ذلك.

٨٠ - وطلب المجلس من المعهد توفير المزيد من المعلومات عن حالة تنفيذ كل برنامج وعن توافر الأموال المتبقية في كل برنامج وشدد على ضرورة توفير المعلومات في شكل جداول. وخلال جلسات الإحاطة بالمعلومات التي عقدها الموظفون المسؤولون عن البرامج أثيرت النقاط التالية:

(أ) كانت هناك احتياجات إضافية قدرها ١٣ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في إطار البرنامج الفرعي المعني بالمرأة والبيئة والتنمية المستدامة تعزى الى تكاليف السفر المتعلقة بحضور اجتماعات مشتركة بين الوكالات. ولزم توفير مبلغ إضافي قدره ١٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لإجراء بحث عن موضوع المرأة والمستوطنات البشرية وإدارة الموارد الطبيعية، ومبلغ قدره ٣٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لتنظيم حلقة تدريب وطنية في وسط أوروبا وأوروبا الشرقية؛

(ب) لزم توفير مبلغ إضافي قدره ١ ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لتغطية تكاليف السفر في إطار البرنامج الفرعي المعني بالمرأة والاتصالات؛

(ج) توفرت بالنسبة للبرنامج الفرعي المعني بالاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بقضايا نوع الجنس وللبرنامج الفرعي المعني بالتمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة الأموال الكافية لتغطية تكاليف أنشطة كل منهما لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

٨١ - وأشارت الموظفة الإدارية بالنيابة الى أن ميزانية الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ محدودة جدا وإلى أنه سيتعين اللجوء الى مصادر تمويل خارجية لتلبية طلبات الأموال الإضافية المشار إليها أعلاه.

٨٢ - وحث المجلس المديرية بالنيابة على الشروع في شراء معدات تجهيز البيانات في أقرب وقت ممكن حتى لا تتعرض للخطر عملية تنفيذ النواتج الموضوعية التي تحتاج الى هذه المعدات.

٨٣ - واستفسر المجلس عن حالة عقود موظفي المعهد التي من المقرر تمديدتها حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ وأعلنت المديرية بالنيابة أن المعهد حصل على الإذن بالتمديد في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ وأن الموظفة الإدارية بالنيابة قد أبلغتها أن العقود والوثائق الإدارية المتصلة بها قد جرى إعدادها في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧ كي توقعها المديرية بالنيابة.

٨٤ - وأعرب المجلس عن رأي مفاده أنه ينبغي للمعهد أن يستقصي سبل توفير فرص الترقى الوظيفي لموظفي المعهد في المنظمة (امتحانات الانتقال من فئة الخدمات العامة الى الفئة الفنية). وعلق المجلس أهمية خاصة على هذه المسألة نظرا لأن العديد من موظفي المعهد عملوا فيه لسنوات عديدة دون الاستفادة من أي فرصة من فرص الترقى الوظيفي.

٨٥ - وأوضحت ممثلة الأمين العام أنه جرى بذل بعض الجهود في هذا الصدد خلال الدورة السادسة عشرة للمجلس. إلا أن المعهد مؤسسة مستقلة تبرم عقودا تقتصر على الخدمة في المعهد، وبالتالي فإن الأمر تكتنفه صعوبات كبيرة. وأضافت ممثلة الأمين العام أنها ستتناول هذه المسألة بمزيد من التفصيل في الاجتماع الذي ستعقده قريبا مع رابطة الموظفين وانها ستواصل استقصاء الإمكانيات مع المكاتب المناسبة بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

٨٦ - واطلعت ممثلة الأمين العام المجلس على المتابعة المتعلقة بالمسائل التي أثارها ممثلو رابطة الموظفين بالمعهد، ولا سيما بالنسبة للإجراءات المتعلقة بالعلاقات بين الإدارة والموظفين والتدريب على نظام تقييم الأداء ونظام المعلومات الإدارية المتكامل وامتحانات الانتقال من فئة الخدمات العامة الى الفئة الفنية وتقارير تقييم الأداء والتعويضات المقدمة الى الموظفين.

### ثامنا - وضع إطار للبحث والتدريب لفترة

السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وما بعدها

٨٧ - عند افتتاح الجلسة الرابعة، رحبت رئيسة المجلس بممثلة الأمين العام بصفتها عضوا بحكم المنصب في المجلس ودعتها الى الإدلاء ببيان (انظر المرفق الأول).

٨٨ - وفي الجلسة نفسها، عرضت المديرية بالنيابة الوثائق INSTRAW/BT/1997/R.6 و Add.1-4 في إطار البند ١٠ من جدول الأعمال. وأعلنت المديرية بالنيابة أنه سيتعين على المعهد، إذا أراد الحصول على التمويل من البلدان المانحة، أن يعد بحوثا ذات جودة عالية وأن يعزز التعريف بأعماله من خلال إصدار منشورات ومواد تدريب وأن يواصل تدعيم التعاون المشترك بين الوكالات. وفي هذا الصدد، أوضحت المديرية بالنيابة أن الوثيقة INSTRAW/BT/1997/R.6 تتضمن عدة أجزاء هامة تتعلق بوضع المرأة الحقيقي وبالمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وبولاية المعهد، كما تتضمن موجزات عن مجالات العمل السابقة والراهنة ونهجها يتصل بإعداد استراتيجيات للبحث والتدريب وتحليلا لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وما بعدها. وعلقت المديرية بالنيابة على الأسباب التي تجعل مسألة وضع استراتيجيات للبحث والتدريب أمرا أكثر أهمية من أي وقت مضى، وأشارت الى الخطوات الأساسية اللازمة لإعادة تنشيط المعهد والتمكين له.

٨٩ - وبعد استعراض الإطار المقترح لبرامج البحث والتدريب لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وما بعدها، اقترح المجلس أن يفيد المعهد من الخبرات المكتسبة بالفعل خلال السنوات الـ ١٧ الماضية وأن يواصل العمل في المجالات المواضيعية الأربعة القائمة. إلى أن المجلس أعلن أيضا أنه ينبغي إيلاء أولوية عالية الى المسائل التالية: (أ) الطفلة؛ و(ب) المرأة في النزاعات المسلحة والعنف الموجه ضد المرأة؛ و(ج) متابعة الموئل الثاني. وينبغي معالجة هذه المسائل في إطار البرنامج المعني بالتمكين والإحصاءات والمؤشرات.

٩٠ - وأوضحت المديرية بالنيابة أن إحدى طرق التعريف بالمعهد، على المستوى الدولي، قد تتمثل في إصدار منشور كل سنتين يتناول موضوع العلاقات بين نوع الجنس وكيفية استجابة النساء والمنظمات النسائية للتحديات الجديدة. وشددت المديرية بالنيابة على أن إصدار هذا المنشور يتطلب وجود فريق من الباحثين ذوي الكفاءة العالية وتوافر ميزانية كبيرة نسبيا. وأعلنت المديرية بالنيابة أنه يمكن تنفيذ هذا المشروع في فترة السنتين المقبلة أو في الفترة التي تليها وأن الأمر سيتطلب وضع استراتيجيات تمويلية مخصصة لذلك.

٩١ - وأعرب المجلس عن قلقه إزاء الصعوبات المصادفة في إعداد منشور "طلعي" نظرا للقيود المفروضة على المعهد بالنسبة للموارد المالية وعدد الموظفين، وأعرب المجلس عن بعض الآراء بشأن كيفية تحسين منشور "نشرة أخبار المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة" بغية مواصلة إصداره كمنشور طلعي في عملية التعريف بأعمال المعهد، وأوضحت المديرية بالنيابة أن الهدف من المنشور المقترح والفئة المستهدفة به يختلفان إلى حد كبير عن الهدف والفئة المستهدفة من منشور "نشرة أخبار

المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة"، واتفقت مع المجلس على أن إعداد هذا المنشور في الظروف المؤسسية الحالية قد يكون أمرا صعبا للغاية. وأشارت ممثلة الأمين العام إلى أن منشورات من قبيل المنشور "الطليعي" المقترح تتطلب توفير الوقت والموارد وقد تكون جهدا تعاونيا. واقترحت، في هذا الصدد، أن ينظر المعهد في إمكانية الإسهام بإعداد فصل من منشور "الدراسة الاستقصائية العالمية لدور المرأة في التنمية" الذي تُعده حاليا شعبة النهوض بالمرأة.

٩٢ - وينبغي المضي في مواصلة وتعزيز التعاون مع تلك الشعبة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وجامعة الأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية وغيرها من المؤسسات التي تجري أبحاثا تتعلق بمسألة نوع الجنس. وأشار المجلس في هذا الصدد إلى أنه بإمكان المعهد أن يسهم في بناء قدرات مؤسسات البحوث في البلدان النامية وأن هذه الجهود قد تكون مغرية للجهات المانحة. وأوصى المجلس بعقد اجتماع لفريق خبراء في مجال البحوث، مما قد يسهم في إقامة روابط تعاونية بين المعهد ومعاهد البحث في جميع المناطق وفي تحديد صورة المعهد.

٩٣ - وأشارت المديرية بالنيابة إلى الوثيقة INSTRAW/BT/1997/R.7 عن الإطار المقترح للإعلام والاتصال والوثائق، فشددت على الحاجة إلى تحديث نظامي الحاسوب والطباعة في المعهد وشددت على ضرورة وضع قائمة خبراء شاملة وقائمة بريدية وأشارت إلى بعض القيود المفروضة على المعهد في هذا المجال.

٩٤ - وفيما يتعلق باحتفاظ المعهد بقائمة خبراء، أشار المجلس إلى التكاليف والجهود التي تنطوي عليها عملية وضع قائمة والاحتفاظ بها واقترح أن يتعاون المعهد مع وكالات أخرى في هذا المجال. وأشارت ممثلة اللجان الإقليمية إلى ضرورة مواصلة التعاون بين المعهد واللجان الإقليمية في هذا المجال. وأشارت ممثلة الأمين العام أيضا إلى ضرورة النظر في إمكانية التعاون مع شعبة النهوض بالمرأة في هذا المجال.

٩٥ - وأعرب المجلس عن قلقه إزاء انعدام المعرفة الكافية بالمعهد في البلدان الناطقة بالعربية والفرنسية والاسبانية نظرا للافتقار إلى منشورات المعهد بتلك اللغات. وطلب المجلس أن تلتزم أموال لترجمة منشورات المعهد إلى اللغة العربية واقترح الاتصال بالمنظمات العربية للحصول على أي دعم أو تعاون ممكن. وأشار المجلس إلى أنه ينبغي للمعهد أن يستقصي إمكانية الحصول على المنشورات المتاحة من خلال شبكة الانترنت.

#### تاسعا - المسائل المتعلقة بدورة المجلس المقبلة

٩٦ - في الجلسة الرابعة، قدمت المديرية بالنيابة الوثيقة INSTRAW/BT/1997/INF.1 وطلبت إلى المجلس أن يتخذ قرارا بشأن موعد دورته الثامنة عشرة، مع مراعاة الفقرات ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة ٢٢١/٤٩ و ٢٠٦/٥٠ و ٢٢١/٥١، ولا سيما مواعيد مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية لعام ١٩٩٨، الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ بمقر الأمم المتحدة.

٩٧ - وتكلمت المديرية بالنيابة بتوسع عن حاجة المعهد الى أن يعد مسبقا استراتيجية بحث وتدريب واضحة المعالم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وما بعدها لكي يقدم قضايا ملموسة ينظر فيها المانحون قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات بكثير ولزيادة التبرعات.

٩٨ - وتمشيا مع الطلب الوارد في الفقرة ٣٣٤ من منهاج عمل بيجين (A/CONF.177/20)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني) الذي كررت البلدان المانحة الإعراب عنه، شددت المديرية بالنيابة على الحاجة الى إعادة صياغة برنامج المعهد للبحث والتدريب وقدمت اقتراحا بعقد دورة مستأنفة للمجلس مدتها يومان في عام ١٩٩٧، تمكن المعهد من إعداد ميزانية برنامجية تمهيدية وإعداد برنامج العمل الذي تم تحديده من جديد للمانحين.

٩٩ - ووافق المجلس، لدى نظره في الاقتراح على الدورة المستأنفة التي تستمر يومين والتي اقترحتها المديرية بالنيابة وكرر الإعراب عن الحاجة الى تسلم جميع الوثائق مقدما لكي يمكن الإعداد للدورة على نحو أفضل. وكرر المجلس الإعراب أيضا عن أهمية عقد منتدى البحوث الدولي، بالصيغة التي وافق عليها في دورتيه الخامسة عشرة والسادسة عشرة، بوصفه متابعة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

١٠٠ - واتفق أعضاء المجلس على التوصية التي تدعو الى النظر في (أ) الحاجة الى تفكير استراتيجي حول موضوعات بحوث ناشئة ومقبلة من أجل النهوض بالمرأة؛ (ب) برنامج عمل البحث والتدريب للمعهد، مع مراعاة الأنشطة العامة للأمم المتحدة؛ (ج) امثال احتياجات الدول الأعضاء والمانحين، الذين كانوا قد طلبوا برامج بحث وتدريب مبسطة ومحددة من جديد.

١٠١ - وذكرت المديرية بالنيابة أنه على الرغم من الموافقة على تنظيم منتدى البحوث الدولي في دورة المجلس الخامسة عشرة، فقد تم تخصيص ميزانية متواضعة في دورته السادسة عشرة من أجل المرحلة التحضيرية. وقد أرسل مشروع أولي للمنتدى المتوقع عقده إلى البلدان المانحة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وتم استلام ردود على ذلك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. أما بخصوص دورة مجلس الأمناء المستأنفة المقترحة لمدة يومين، فقد شددت المديرية بالنيابة على أن استراتيجية بحث وتدريب مبتكرة تعد حاسمة بالنسبة لاستمرار عمل المعهد ووجوده.

١٠٢ - وبشأن منتدى البحوث الدولي المقترح، اقترح المجلس عقده في أوروبا، وأن تلتمس، اذا أمكن، موارد فكرية ومالية من الاتحاد الأوروبي. كما اقترح المجلس أن يحضر المنتدى المديرية بالنيابة للمعهد وثلاثة من الموظفين، وخبراء من الخارج وأعضاء من المجلس.

١٠٣ - وسألت ممثلة اللجان الإقليمية عن المعايير التي ستستعمل في انتقاء الخبراء الذين سيعدون برنامج البحث والتدريب للمعهد. وسيساعد المجلس المديرية بالنيابة في تقديم اقتراحات من أجل انتقاء الخبراء.

١٠٤ - واقترح المجلس أنه وفقا لمنهاج عمل بيجين (الفقرة ٣٣٤)، ينبغي إدراج الطفلة في برنامج بحوث المعهد. ويمكن اعتبار دور المرأة في التنمية المستدامة وفي حالات النزاع المسلح من المجالات التي تعطى أولوية في برنامج بحوث المعهد.

١٠٥ - وأوضحت الموظفة المسؤولة عن مكتب الاتصال حاجة المجلس الى النظر في الخطة المنقحة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة من أجل النهوض بالمرأة ١٩٩٦-٢٠٠٠، التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي تتضمن مدخلات منظومة الأمم المتحدة بأكملها بشأن المجالات الإثني عشر ذات الأهمية الحاسمة المحددة في منهاج عمل بيجين.

١٠٦ - وأشارت ممثلة الأمين العام الى أن الخطة المنقحة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة من أجل النهوض بالمرأة هي وثيقة توضيحية هامة. وفي حين أن بعض الأنشطة هي على مستوى البرامج الواسعة النطاق، فإن البعض الآخر على مستوى الميزانية البرنامجية والمشاريع المحددة الأكثر تفصيلا. كما أشارت الى أن بعض الأنشطة جارية بالفعل، بينما يتوقع فقط الاضطلاع ببعض الآخر. ومع ذلك، فهي تقدم إطارا ممتازا للدول الأعضاء لقياس عمل منظومة الأمم المتحدة في النهوض بالمرأة وتشكل قاعدة ملموسة لاستعراض منتصف المدة لأنشطة المنظومة الذي سيجري في عام ١٩٩٨.

١٠٧ - وقدمت المديرية بالنيابة خطة العمل مع جدول مفصل للأنشطة الى اجتماع فريق الخبراء المعني بالبحث والتدريب في المعهد، والدورة السابعة عشرة المستأنفة لمجلس الأمناء. وقد رحب المجلس بمبادرة المديرية بالنيابة وممثلة الأمين العام هذه. ووافق على خطة العمل المقترحة وأقرها ونقح الوضع المالي لعنصر البرنامج ١-٥ (أنشطة بحث وتدريب أخرى).

١٠٨ - وقرر المجلس عقد دورته الثامنة عشرة في الأسبوع الثالث من شباط/فبراير ١٩٩٨ بمقر المعهد في سانتو دومينغو.

#### عاشرا - الاستنتاجات

ألف - برنامج العمل الشامل للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

١٠٩ - أثنى المجلس على العمل الذي قام به المعهد وعلى المديرية بالنيابة في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، بالرغم من المعوقات الناجمة عن القيود المالية وشغور الوظائف من الرتب العليا منذ زمن طويل.

١١٠ - وأحاط المجلس علما بتقرير وتوصيات لجنة التخطيط الاستراتيجي في دورتها الرابعة المعقودة في ١٢ و ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٧.

١١١ - ورحب المجلس بتعيين السيدة أنجيلا كينغ ممثلة للأمين العام لدى مجلس الأمناء ومستشارة خاصة للقضايا المتعلقة بنوع الجنس وللنهوض بالمرأة.

١١٢ - ورحب المجلس بتعيين وزيرة خارجية الجمهورية الدومينيكية، السيدة غلاديس غوثيريز، كعضو بحكم المنصب، لدى مجلس الأمناء ممثلة البلد المضيف.

١١٣ - ورحب المجلس باشتراك المعهد في مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) الذي عقد في استانبول في الفترة من ٣ الى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ وأوصى بأن يقوم المعهد بأنشطة متابعة وأن يخصص أموالا للبحوث التي تربط مجالات المستوطنات البشرية والموار الطبيعية والقضايا البيئية.

١١٤ - ووافق المجلس على خطة العمل لاجتماع فريق خبراء المعهد المعني بالبحث الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وطلب الى المديرية بالنيابة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة للبدء في العملية التحضيرية وفي أنشطة جمع الأموال المطلوبة.

١١٥ - وأحاط المجلس علما بالكتيب الذي يدمج معلومات عن الربط الشبكي بين مراكز التنسيق. ووافق المجلس على إجراء تقييم دوري لمدى ملائمة مراكز التنسيق. وقرر أن تقديم ترشيحات مراكز التنسيق يتطلب فترة تقييم وتمحيص وافية قبل أن ينظر المجلس فيها. وقرر المجلس إرجاء اتخاذ قرار بشأن الطلبات الثلاثة المقدمة من الاتحاد الروسي والأرجنتين وأذربيجان حتى دورته القادمة.

١١٦ - وكرر المجلس الإعراب عن الحاجة الى تحسين نوعية معدات الحاسوب بالمعهد.

١١٧ - واقترح أن يتم تدريب موظفي المعهد كمدرسين في مجال القضايا المتعلقة بنوع الجنس وأن يلبس الحصول على أموال لهذا الغرض.

١١٨ - وأثنى المجلس على عمل مكتب الاتصال التابع للمعهد، وأعرب عن تقديره للمديرة بالنيابة على دعمها المكتب وأوصى بزيادة تعزيز المكتب ضمن إطار الميزانية الحالية.

١١٩ - واقترح المجلس أنه ينبغي، وفقا لمنهاج عمل بيجين (الفقرة ٣٣٤)، إدراج الطفلة في برنامج بحثه.

١٢٠ - وأوصى المجلس أيضا بأن تعطى أولوية عليا للمرأة في حالات النزاع المسلح، وحالات العنف ضد المرأة، ومتابعة الموئل الثاني كبنود ستجرى معالجتها في إطار البرنامج المتعلق بالتمكين والاحصائيات



والمؤشرات، وأن يلتزم بنشاط الحصول على أموال لهذا الغرض. وفي الوقت نفسه، اقترح المجلس أن يفيد المعهد من الخبرة المكتسبة بالفعل وأن يواصل العمل في المجالات الموضوعية الأربعة القائمة.

١٢١ - وأعرب المجلس عن تقديره للمبادرات المختلفة التي اتخذتها المديرية بالنيابة لزيادة تعاون المعهد مع كيانات الأمم المتحدة، وبصورة خاصة مع شعبة النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وفي هذا الصدد، كرر المجلس الإعراب عن ضرورة توسيع نطاق التعاون مع المنظمات والهيئات الأخرى مثل جامعة الأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية واللجان الإقليمية ومؤسسات خارج منظومة الأمم المتحدة تجري أبحاثاً عن القضايا المتعلقة بنوع الجنس.

١٢٢ - وأعرب المجلس عن القلق إزاء عدم تسليط الأضواء على المعهد في البلدان الناطقة بالعربية والفرنسية وطلب التماس بعض الأموال لترجمة المنشورات إلى هاتين اللغتين.

١٢٣ - وكرر المجلس من جديد حاجة المعهد إلى تحسين المعلومات عن منشوراته وعن توزيع هذه المنشورات، بأكثر الطرق فعالية، كي يعزز تسليط الأضواء على المعهد. كما كرر المجلس من جديد حاجته إلى نشر "نشرة المعهد الإخبارية" مرتين في السنة بانتظام.

١٢٤ - وأعرب المجلس عن تقديره للبيان العملي "صفحة الاستقبال" المعهد ورحب أيضاً بتركيب البريد الإلكتروني وخدمة شبكة الانترنت في مقر المعهد وفي مكتب الاتصال.

#### باء - المسائل المتعلقة بالتنفيذ والميزانية

١٢٥ - لاحظ المجلس أنه تم أصلاً تعميم الإعلان عن الوظائف الشاغرة برتبة ف - ٢ و ف - ٣ و ف - ٤، وأنه يجري تقييم الطلبات وأن الاختيار النهائي سيجري قريباً.

١٢٦ - ولاحظ المجلس أيضاً أنه سيعمم قريباً الإعلان عن الوظيفة الشاغرة برتبة مد - ٢. ووفقاً للفقرة ١ من المادة الرابعة من النظام الأساسي للمعهد، طلب المجلس إلى الأمين العام للأمم المتحدة التشاور معه بشأن تعيين مديرة للمعهد.

١٢٧ - وأوصى المجلس بإجراء دراسة متأنية لطلبات المرشحين كخبراء استشاريين في المعهد، وطلب أن تراعي العقود المبرمة الإجراءات الموحدة المتبعة في الأمم المتحدة.

١٢٨ - وأعرب المجلس عن قلقه الشديد بشأن ظروف عمل الموظفين في المعهد نظراً لأن الشواغر على مستوى الإدارة العليا فرضت مسؤوليات إضافية على العدد المحدود أصلاً من الموظفين. ومع ذلك، لاحظ

مع التقدير أن خمس وظائف من الوظائف الست يجري شغلها، وبصفة خاصة، سيعيّن شخص لشغل وظيفة المديرية (مد - ٢) لمدة سنتين، رهنا بتوافر الأموال.

١٢٩ - ورحب المجلس بإنشاء رابطة الموظفين وتطلع الى استمرار التعاون بين المجلس والموظفين. وأعرب أعضاء المجلس عن ثقتهم في أن الاتصالات بين الموظفين والادارة ستتعزيز، وهذا من شأنه أن يساهم في تحسين بيئة العمل في المعهد.

١٣٠ - وأوصى المجلس بأن يأخذ المعهد بشكل موحد للوثائق، التي ينبغي أن تقدم (أ) بيانا مقتضبا ولكن شاملا عن حالة تنفيذ كل برنامج ونتاجه؛ وبيانا ماليا يوضح المخصصات الأصلية، والنفقات المتكبدة، والرصيد المتوفر. وينبغي للمعهد أن يتقيد بالقواعد الراهنة المتعلقة بطول وثائق الأمم المتحدة.

١٣١ - ولاحظ المجلس بقلق أن بعض البرامج لم تنته بعد أو تأخرت، وذلك لأسباب تقنية وإدارية. وهناك برامج أخرى اكتملت بنجاح في موعدها ولكنها بحاجة الى أموال إضافية لمواصلة التنفيذ.

١٣٢ - وأحاط المجلس علما مع القلق بمركز الموارد المالية للمعهد وكرر التأكيد على الحاجة الى بذل جهود نشطة وقوية لجمع الأموال، بغية ضمان تدفق كاف للمساهمات في الصندوق الاستثماري للمعهد.

١٣٣ - وأوصى المجلس بشدة بأن تتخذ الأمانة العامة للأمم المتحدة إجراء فوريا لربط المعهد بنظام المعلومات الإدارية المتكامل ونظام تقييم الأداء، وتوفير التدريب اللازم لموظفي المعهد من أجل تعزيز معالجة المسائل المالية للمعهد بصورة فعالة.

١٣٤ - وقرر المجلس عقد دورة مستأنفة لمدة يومين في ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ لمناقشة برنامج المعهد في مجال البحث والتدريب، والميزانية البرنامجية التمهيدية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ والموافقة عليهما، ومن ثم تسهيل إعداد برنامج عمل المعهد في الوقت المناسب.

١٣٥ - وقرر المجلس عقد دورته الثامنة عشرة خلال الأسبوع الثالث من شهر شباط/فبراير ١٩٩٨ في مقر المعهد في سانتو دومينغو.

### حادي عشر - تنظيم الدورة

#### ألف - افتتاح الدورة ومدتها

١٣٦ - عقدت الدورة السابعة عشرة لمجلس أمناء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة بمقر المعهد في سانتو دومينغو في الفترة من ١٧ إلى ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧. وعقد المجلس سبع جلسات.

١٣٧ - وافتتحت الدورة رئيسة المجلس د. غيل ساوندريز. ورحبت بجميع أعضاء المجلس وبصفة خاصة بعضوين جديدين هما ماريا جوناس (النمسا) ومنى شمالي خلف (لبنان)، فضلا عن الأعضاء بحكم منصبهم، والمراقبين الذين يمثلون الدول الأعضاء وبممثلي المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة وخارجها. ورحبت الرئيسة أيضا بإدواردو لاتوري، وزير الدولة ووزير الخارجية بالجمهورية الدومينيكية، وغلاديس غوتيريز وزيرة الدولة في الجمهورية الدومينيكية، والمدير العام للمديرية العامة للنهوض بالمرأة، وهو عضو بحكم منصبه في مجلس أمناء المعهد ويمثل البلد المضيف.

١٣٨ - وأبلغت الرئيسة المجلس بتعيين أنجيلا كينغ مؤخرا مستشارة خاصة للقضايا المتعلقة بنوع الجنس وللنهوض بالمرأة. وحضرت السيدة كينغ الدورة السابعة عشرة للمجلس بصفتها عضوا بحكم منصبها، ومثلت الأمين العام.

١٣٩ - وذكرت رئيسة المجلس في ملاحظاتها الافتتاحية أنه على الرغم من الصعوبات الكثيرة وحالة عدم اليقين السائدة خلال السنة الماضية، لم ينجح المعهد في البقاء فحسب بل كان أيضا عمله مثمرا. فقد أثبت وجوده في المؤتمرات الدولية وأنجز بعض المشاريع والمنشورات على الرغم من الشواغل في الوظائف في الرتب العليا. وأفادت الرئيسة أيضا أنه بعد الاجتماع الذي عقده هي ونائبة رئيسة المجلس، سلمى أكونر، مع بعض المسؤولين الرفيعي المستوى في الأمم المتحدة، حدثت بعض التطورات الإيجابية: تم في الآونة الأخيرة تعميم إعلانات عن ثلاث وظائف شاغرة من الفئة الفنية، كما سيعلم قريبا عن وظيفة المدير.

١٤٠ - وأعربت للأعضاء الآخرين في المجلس، والمديرة بالنيابة، وموظفي المعهد، عن أطيب تمنياتها للمستقبل إذ أن الفترة الثانية من عضويتها في المجلس ستنتهي بعد الدورة السابعة عشرة. وفي الختام، أعربت الرئيسة عن امتنانها لنائبة الرئيس للدعم الذي قدمته ولمديرة المعهد بالنيابة، مارتا دونياز لوزا، للمجهود الهائل الذي بذلته في إدارة المعهد، وللموظفين الذين يستحقون كل الشناء على مثابرتهم.

١٤١ - ورحب ممثل البلد المضيف، إدواردو لاتوري، وزير الدولة ووزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، بأعضاء المجلس وقال إن قضايا المرأة احتلت خلال العقود الثلاثة مكان الصدارة على الصعيد الدولي. وذكر أن الجمهورية الدومينيكية فخورة باستضافة المعهد، وأن الحكومة ستقدم المساعدة لجعله معهدا أفضل وأقوى.

١٤٢ - وأبرزت غلاديس غوتيريز، بصفتها عضواً بحكم منصبها في المجلس، أهمية التقدم الذي أحرز على الصعيد الدولي خلال العقد نتيجة إدراج موضوع المرأة في جداول أعمال جميع المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة. ولاحظت التزام الجمهورية الدومينيكية بمتابعة هذه المؤتمرات على النحو السليم. وفي هذا الصدد، أشارت إلى أن دور المديرية العامة للنهوض بالمرأة في الجمهورية الدومينيكية يتمثل في ضمان إدراج المرأة في بناء مجتمع يعمل من أجل تنمية سكانه. وأشارت إلى التقدم الذي أحرز على المستوى التشريعي نتيجة الموافقة الأخيرة على القانون المناهض للعنف المنزلي والجنسي، كما لاحظت أهمية تطبيق القانون من أجل التغلب على إحدى العقبات الرئيسية التي تؤثر في النهوض بالمرأة. وأعربت عن الأمل في تعزيز المعهد، ودعم برامجه الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في الألف الثالث.

١٤٣ - ورحبت المديرية بالنيابة، باسم المعهد وموظفيه، بأعضاء المجلس في دورته السابعة عشرة، وأعربت عن الأمل في أن تتمكن الدورة من تقييم النصف الأول من برنامج عمل المعهد لفترة السنتين، وتجري تحليلاً دينامياً ومثمراً لبعض الاقتراحات التي ستحدد قدرة المعهد على إعداد الاستراتيجيات المقبلة في مجال البحث والتدريب.

١٤٤ - وطلبت المديرية بالنيابة إلى المجلس أن يفكر في "كيفية تمكين المعهد" بحيث يمكن التغلب على وجوه الضعف المؤسسية الراهنة للمعهد، وتحويله إلى مصدر قوة قبل نهاية الألف الثاني. وقارنت المديرية بالنيابة حالة المرأة وحالة المعهد، من حيث أن كليهما يواجه عقبات كثيرة. ولهذا الغرض، أشارت إلى العقبات المؤسسية والسياسية والمالية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في المرأة. وأكدت المديرية بالنيابة أن المعهد، على الرغم من المساهمات المالية المحدودة التي تقدمها الدول الأعضاء، لا يعاني من أي ديون أو عجز مالي، ونجح في تنفيذ مختلف البرامج التي سيستعرضها المجلس في هذه الدورة. وكررت تأكيد التزام المعهد بتحقيق المساواة والتنمية والسلام، واختتمت كلامها طالبة من المجلس أن يفكر في ما يريده من المعهد، وفيما هو ممكن. وفي الختام، طلبت المديرية بالنيابة من الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم في المجلس أن يصبحوا "رسل خير، ومستشارين للمعهد".

#### باء - الحضور

١٤٥ - حضر أعضاء المجلس التالية أسماؤهم: سلمى أكونر (تركيا)؛ وإحسان عبد الله الغبشاوي (السودان)؛ وإستير اسثون (بوليفيا)؛ وفاطمة بنسليمان حصار (المغرب)؛ وماريا جوناس (النمسا)؛ ونوبلي كانغوي (بوركيينا فاسو)؛ ومنى شمالي خلف (لبنان)؛ وأيلس بوسستيل - كوستير (هولندا)؛ وغيل ساندريز (جزر البهاما)؛ ورييناتا سيمينسكا - زوكوفسكا (بولندا).

١٤٦ - وحضر أيضاً أعضاء المجلس بحكم منصبهم التالية أسماؤهم: المستشارة الخاصة بشأن قضايا الجنسين والنهوض بالمرأة وممثل الأمين العام؛ وممثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاربيبي، ممثلاً جميع اللجان الإقليمية؛ وممثل البلد المضيف (الجمهورية الدومينيكية)؛ ومديرة المعهد بالنيابة. وحضر أيضاً الدورة ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

#### جيم - انتخاب أعضاء المكتب

١٤٧ - قام المجلس، في جلسته الأولى، وفقاً للمادة ٧ من نظامه الداخلي، بانتخاب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم بالتزكية.

الرئيسة: سلمى أكونر (تركيا)

نائبة الرئيس: إستير اسثون (بوليفيا)

المقررة: نويلي كانغوي (بوركينافاسو)

١٤٨ - شكرت الرئيسة المنتخبة الجديدة أعضاء المجلس على انتخابها وأعربت عن التزامها بأداء المهام الموكلة إليها بأكثر الطرق فعالية وعلى أكمل وجه. وواصلت حديثها فأعربت عن شكرها للعضو بحكم منصبه الذي يمثل البلد المضيف على بيانه، وأعربت عن تقديرها للبلد المضيف لتعاونه المتواصل مع المعهد. ثم أبرزت المشاكل التي تؤثر في المرأة في عالم متغير بسبب النزاعات، والدور الذي يجب أن تؤديه المؤسسات المهمة بالنهوض بالمرأة من أجل ضمان المساواة بين الجنسين. ثم ذكرت أن المعهد يتمتع باستقلال ذاتي، ولديه مهمة تاريخية في الجهود المبذولة لتحقيق المساواة الكاملة وحقوق المواطنة للمرأة والرجل. وأكدت أنه ينبغي المحافظة على مركز الاستقلال الذاتي الذي يتمتع به المعهد. وشكرت الرئيسة المديرة بالنيابة وموظفي المعهد على عملهم الشاق وعلى الجهود التي بذلوها لإنجاز عمل المعهد على الرغم من القيود المعروفة التي يعاني منها المعهد من الناحية المالية ومن ناحية نقص الموظفين. وأعربت أيضاً عن شكرها لرئيسة المجلس السابقة. واختتمت الرئيسة حديثها بالإعراب عن التزام المجلس بتأييد وتنفيذ جميع مقررات الأمم المتحدة، لا سيما تلك التي تتعلق بالمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

#### دال - جدول الأعمال

١٤٩ - اعتمد المجلس، في جلسته الأولى، جدول الأعمال المؤقت التالي (INF.1 و INSTRAW/BT/1997/R.1) بتوافق الآراء:

- ١ - افتتاح الدورة.
- ٢ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٣ - إقرار جدول الأعمال.
- ٤ - اجتماع لجنة التخطيط الاستراتيجي.

- ٥ - تقرير مرحلي للمديرة بالنيابة.
- ٦ - مراكز التنسيق - الربط الشبكي.
- ٧ - التعاون بين الوكالات - اللجان الإقليمية.
- ٨ - مسائل أخرى تتصل بعمل المعهد.
- ٩ - الحالة المالية.
- ١٠ - وضع إطار للبحث والتدريب لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وما بعدها.
- ١١ - موعد انعقاد دورة المجلس المقبلة.
- ١٢ - اعتماد تقرير الدورة.
- ١٣ - اختتام الدورة.
- ١٥٠ - وأكد المجلس الفائدة التي يجنيها من استلام وثائق موضوعية تعكس حالة التقدم والتأخر في تنفيذ البرامج، فضلا عن الوثائق الإدارية والمالية ذات الصلة خلال السنة. وأعرب المجلس عن امتنانه لاستلام الوثائق المعممة خلال عام ١٩٩٦.
- هاء - اعتماد تقرير المجلس عن أعمال دورته السابعة عشرة
- ١٥١ - اعتمد المجلس، في جلسته السابعة، المعقودة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧، التقرير عن أعمال دورته السابعة عشرة (INSTRAW/BT/1997/R.8 و Add.1).

## المرفق الأول

### البيان الذي أدلت به انجيلا كينغ، المستشارة الخاصة للقضايا المتعلقة بنوع الجنس والنهوض بالمرأة، وممثلة الأمين العام في مجلس أمناء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

يسرني بالغ السرور أن أحضر الدورة السابعة عشرة لمجلس أمناء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، بصفتي ممثلة الأمين العام. وبما أن هذه هي الدورة الثانية التي أحضرها، يتعمق إدراكي لِكُنْه الأمور وإحساسي بالاستمرارية.

وأود أن أهنئك، السيدة الرئيسة، وأهني أعضاء المكتب الجديد، السيدة استر آشتون (ناشطة الرئيسة)، والسيدة نويلي كانغوي (المقررة)، على انتخابكن وأتمنى لكن مدة عضوية مثمرة ومليئة بالتعاون. وإنني على ثقة من أن المعهد، الذي واصل عمله طوال السنة الماضية بالرغم من النقص الحاد في الموظفين والموارد، سيستعيد نشاطه تدريجياً، بقيادتك، ويتبوأ المكانة التي توحاها له في الأصل مؤتمر كوبنهاغن في عام ١٩٨٠ بوصفه جهاز الأمم المتحدة الرئيسي للبحث والتدريب في مجال القضايا المتعلقة بنوع الجنس.

وأود أيضاً أن أنقل إليكن خالص تحيات وأطيب تمنيات كل من السيد كوفي عنان، الأمين العام، والسيد نيتين ديساي، وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة، المفوض له سلطة التعامل مع المعهد والاستجابة لطلباته وضممان سيره السلس قدر الإمكان لإنجاز ولاياته والاضطلاع بفعالية ببرنامج عمله للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، كما نقحه المجلس ووافق عليه.

وأودوم، في المقام الأول، أن أتطرق بإيجاز لحالة المعهد الإدارية والمالية. وأود أولاً الإعراب عن عميق أسفي لعمليات التأخير الطويلة في الترتيبات التعاقدية، وتصنيف الوظائف، وتعميم الإعلان عن الشواغر، وما إلى ذلك، التي حدثت خلال عام ١٩٩٦ وكانت ناتجة إلى حد بعيد عن الحالة المالية التي يمر بها المعهد والمنظمة ككل.

بيد أنني أعتقد أن كل الأسباب تدعونا إلى التفاؤل، بالمقارنة مع سنة خلت. فعقب رسالة عاجلة موجهة من الدكتورة ساوندرز، رئيسة المجلس السابقة، اتخذ السيد ديساي خطوات عاجلة لالتماس آراء المراقب المالي.

وفور أن بيّن المراقب المالي للأمم المتحدة الأساس المالي السليم للمعهد في عام ١٩٩٧، اتخذت دونما تأخير خطوات بمبادرة السيد ديساي، الممثل الخاص للأمين العام لدى المعهد، وبدعم كامل منه، لضمان ملاك الموظفين الكامل للمعهد، في نطاق الموارد المتاحة، بغية تمكينه من إنجاز برنامج عمله لهذا

العام. وأكرر أن الحالة المالية للمعهد مكنت المراقب المالي أن يأذن بملء الوظائف حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، بشرط إضافي هو أنه "إذا ثبت، في نهاية عام ١٩٩٧، أن هذه الإسقاطات واقعية، يمكن النظر في منح عقود موحدة مدتها سنة واحدة لموظفي المعهد الحاليين والجدد بشرط أن يسوي مجلس الأمناء سنويا برنامج العمل والنفقات المتصلة به على أساس الإيرادات المتاحة".

ونتيجة لذلك، يجري اتباع مسار عمل مزدوج:

(أ) جرت الموافقة على تمديد تعيينات الموظفين الموجودين بما يتمشى مع متطلبات عبء العمل، وهو أمر ينتظر أن يرفع معنويات الموظفين بدرجة كبيرة. وأعتقد أن المديرية بالنيابة فعلت ذلك. فإذا كانت لم تفعل، فمن المستصوب القيام بذلك قبل نهاية الدورة؛

(ب) يجري العمل على ملء الشواغر. ففي هذه اللحظة، يقيم مرشحون لوظائف برتبة ف - ٢، و ف - ٣، و ف - ٤. وينتظر أن يصدر داخليا الإعلان عن شغور وظيفة المديرية وعسى أن يكون ذلك خلال هذا الشهر. وآمل أن تساعد جميع عضوات المجلس في تعميمه على أوسع نطاق ممكن لاجتذاب مجموعة من أكفأ المرشحين وأنسبهم للوظيفة. وأخيرا، كان من الضروري تجميد وظيفة واحدة برتبة ف - ٥ لاعتبارات مالية. وتم ذلك بالتشاور التام مع المديرية بالنيابة.

وبالرغم من هذه الأخبار الإيجابية، فمن المهم أن يحصل المعهد على الدعم المالي الكافي لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ بغية كفالة استقراره المالي في الأجلين المتوسط والطويل والاحتفاظ بموظفين قادرين على إتاحة استمرارية الدعم البرنامجي. وتحقيقا لهذا الغرض، من المفيد التعرف على نوايا الجهات المانحة في مرحلة مبكرة، لتتسنى بنهاية عام ١٩٩٧، المواءمة بأدق ما يمكن بين الدعم المالي المنتظر والبرامج التي يعتزم القيام بها. وبغية تأمين دعم الجهات المانحة، يعتبر كثيرون أنه من المستصوب تكييف أنشطة المعهد في مجالي البحث والتدريب لفترة السنتين القادمة إلى حد ما تمشيا مع برنامج عمل لجنة مركز المرأة الطويل الأجل، وتعزيز تعاونه مع المؤسسات الأخرى المهمة بالقضايا المتعلقة بنوع الجنس. ولا سيما في سياق الإصلاح الجاري للأمم المتحدة.

والمسألة الهامة الثانية هي وضع برامج بشأن قضايا نوع الجنس. فمنذ انعقاد دورة المجلس السادسة عشرة، تعزز دور لجنة مركز المرأة بدرجة كبيرة في مجال إدراج القضايا المتعلقة بنوع الجنس في صلب أوجه النشاط الرئيسية وذلك كمتابعة لمؤتمر بيجين. ولست أود بالتأكيد العودة إلى مناقشة البند ٥ من جدول الأعمال، الذي تم تناوله أمس. ولكن جدير بالإشارة أن أثر العمل الهام جدا الذي يضطلع به المعهد واحتمال تحقيق الهدف المنشود المتمثل في "إبراز وجود المعهد" سيزدادان كثيرا إذا كان عمل المعهد، من الناحية البرنامجية، موجها صوب برنامج عمل لجنة مركز المرأة الطويل الأجل.



وليسمح لي بإضافة إلى الفقرة ١٨ من الوثيقة INSTRAW/BT/1997/R.2 المتعلقة بهذا البرنامج الطويل الأجل، وذلك لعلم المجلس. ففي آذار/ مارس ١٩٩٧، ستتناول اللجنة ما يلي:

(أ) المرأة والبيئة (الدورة الاستثنائية للجمعية العامة)؛

(ب) المرأة في مجال السلطة وصنع القرار؛

(ج) المرأة والاقتصاد؛

(د) المرأة والتعليم والتدريب.

وسيستهل عشرون محاضرا المناقشة بشأن كل واحد من المواضيع، وسيتألف كل فريق مناقشة من خمسة محاضرين، منهم خبراء من الحكومات، والمجتمع المدني، ومنظمات الأمم المتحدة، وواحد من اجتماع فريق الخبراء.

وفي عام ١٩٩٨، ستتناول لجنة مركز المرأة مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين وهي:

(أ) المرأة في حالات النزاع المسلح؛

(ب) حقوق الإنسان للمرأة؛

(ج) العنف ضد المرأة؛

(د) الطفلة (مجال شدد عليه المجلس أيضا)؛

(هـ) استعراض منتصف المدة للتقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين.

وستمكن أفرقة المناقشة وعمليات الحوار المعتمدة هذه اللجنة من أن تصوغ بيسر، عن طريق مدير الجلسة ونائب الرئيس، مجموعة من التوصيات المتفق عليها لإحالتها إلى هيئات حكومية دولية أخرى (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة في دورتها الاستثنائية بشأن جدول أعمال القرن ٢١).

ومن التطورات الأخرى ما يلي:

(أ) في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أنشأ الأمين العام وظيفة المستشارية الخاصة للقضايا المتعلقة بنوع الجنس وللنهوض بالمرأة، التي تجمع كلا من وظيفة السيدة غرين السابقة ووظيفة مدير شعبة النهوض بالمرأة. وإنني أشغل هذه الوظيفة حالياً تحت الإشراف المباشر للأمين العام بالنسبة إلى جميع المسائل التي تهم قضايا نوع الجنس وإشراف السيد ديساي بالنسبة للنهوض بالمرأة. وستنقل إلى مكثبي منسقة شؤون المرأة؛

(ب) أنشئت اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين التابعة للجنة التنسيق الإدارية، وسترأسها المستشارية الخاصة. وتضطلع هذه اللجنة بوظائف متعددة، بخلاف فرق العمل الثلاث الأخرى المشتركة بين الوكالات والمعنية بمتابعة المؤتمر - فهي تتناول الأنشطة التنفيذية، والتحليل المتعلق بالسياسات، وتنسيق البحوث والسياسات؛ وهي غير محدودة زمنياً؛ ولذلك فهي تشكل الأداة الرئيسية لإدراج منظور نوع الجنس في صلب أنشطة الأمم المتحدة كافة. وستنظر في اجتماعها المقبل الذي سيعقد يومي ٥ و ٦ آذار/مارس ١٩٩٧، في المؤشرات، والمساءلة، والمرأة في مجالي السلام والأمن، ومسائل أخرى. وتؤدي هذه اللجنة أيضاً دوراً في وضع وتنفيذ ورصد الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة، للنهوض بالمرأة ١٩٩٦-٢٠٠١، المقرر أن تستعرض في منتصف المدة في عام ١٩٩٨. وتتناول هذه الخطة عمل جميع وكالات وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة وتركز على المجالات الحاسمة الإثني عشر في منهاج عمل بيجين؛

(ج) وهناك مثال آخر حديث على تعاون الأمم المتحدة هو الاجتماع الذي رعاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٥ - ٧ شباط/فبراير) ليلتقي منسقون مقيمون من ٢٠ بلداً كانوا قد شاركوا في مشروع نموذجي بشأن إدماج منظور نوع الجنس في صلب أوجه النشاط الرئيسية. وتم إصدار مبادئ توجيهية. وأود أن أشير أيضاً إلى الرسالة الموجهة من السيد ديساي إلى السيد سبيث، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي تشجع الممثلين المقيمين على دعم الآليات الوطنية والعمليات الاستشارية من أجل النهوض بالمرأة والمساعدة في إعداد استراتيجيات أو خطط عمل وطنية لتنفيذ منهاج عمل بيجين. وأسهم المكتب الإقليمي لأوروبا التابع للبرنامج الإنمائي أيضاً في مؤتمر دون إقليمي لكبار الخبراء الحكوميين بشأن تنفيذ منهاج عمل بيجين، عقد في بوخارست في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، حيث أعدت خطة عمل وطنية نموذجية. وتأمل شعبة النهوض بالمرأة في أن تتيح هذه الخطة بجميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة بحلول هذا الصيف، وذلك بتمويل من صندوقها الاستثماراني.

ومن التطورات الأخرى إضافة دورة سنوية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة لتدارك ما يزيد عن ٥٠ من تقارير الدول الأطراف المتراكمة. وقدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مساعدة مالية كبيرة لتمكين منظمات غير حكومية من حضور الدورات.

أما المسألة المهمة الثالثة فهي التعاون بين المعهد وشعبة النهوض بالمرأة. وإنني أرحب جداً بالتعاون المذكور في الوثائق بين شعبة النهوض بالمرأة والمعهد وأقدره أيما تقدير. وتعاون المعهد والشعبة بنجاح

في تنظيم اثنين من بين ثمانية اجتماعات للخبراء أو حلقات عمل أدارتها الشعبة وعقد هذان الاجتماعان في سانتو دومينغو: وكان أحدهما بشأن صنع القرار السياسي وتسوية المنازعات (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦) وتم الآخر برعاية مشتركة من المعهد، وكان بشأن المرأة والسكان والتنمية المستدامة (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦). ومتابعة لمؤتمر بيجين، تتعاون الشعبة مع الصندوق والمعهد في إعداد نظام اتصالات الكتروني عن طريق استخدام الشبكة العالمية وغيرها من تكنولوجيات الاتصال، وسيشرع في مبادرة "رصد أحوال المرأة" في اليوم الدولي للمرأة، وهو ٧ آذار/ مارس ١٩٩٧، وستعرض عرضاً تطبيقياً في الدورة الحادية والأربعين للجنة مركز المرأة. وقدرة المعهد على استخدام النظام والإسهام فيه عامل حاسم وتعهدت شعبة النهوض بالمرأة بأن تتكفل بتمويل تدريب موظفي المعهد حالما تصبح القدرة الالكترونية جاهزة.

وختاماً، تتمثل المسألة الرابعة في عملية الإصلاح. لقد أعرب الأمين العام عن التزامه التام بإصلاح للأمم المتحدة يمكنها من تأدية الدور المتوخى لها في ميثاق الأمم المتحدة والاستجابة، في الوقت ذاته، للاحتياجات الجديدة لدولها الأعضاء في عالم يتغير بسرعة. وذكر الأمين العام أنه سيقدم، بحلول تموز/يوليه، مجموعة من مقترحات الإصلاح لتنظر فيها الجمعية العامة في فترة لاحقة من هذا العام. وأود أن أقول أيضاً إن الأمين العام يعتبر الإصلاح "عملية متواصلة وليس حدثاً عارضاً".

وقد اتخذ بالفعل عدد من الخطوات الهامة في الأمانة العامة بغية تحسين الكفاءة الإدارية، بطرق شتى منها زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات العصرية. وبالرغم من اتخاذ عدد من الخطوات لخفض التكاليف وإبقاء كل من الميزانية الحالية وميزانية الفترة القادمة ١٩٩٨-١٩٩٩ عند معدل نمو حقيقي يساوي صفراً، بيّن الأمين العام بوضوح أن الإصلاح ينبغي ألا يؤخذ على أنه تقليص للحجم؛ وينبغي ألا يكون مدفوعاً بأزمة مالية متواصلة سببت شعوراً بعدم الثقة والارتباك لدى الأعضاء لا يساعد على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مجموعة قديمة من تدابير الإصلاح.

وأنشأ الأمين العام أيضاً هياكل جديدة هامة في الأمم المتحدة لإدارة المنظمة وتيسير إصلاحها. وعلى وجه الخصوص، أنشأ فريقاً لتنسيق السياسات، وهو في الواقع مجلس استشاري، يتألف من جميع رؤساء الإدارات والصناديق والبرامج الموجودة في نيويورك ويجتمع كل أسبوعين، برئاسة الأمين العام، عندما يكون في نيويورك، لمناقشة المسائل والتطورات الرئيسية المتعلقة بالسياسة. وأنشأ الأمين العام أيضاً أربع لجان تنفيذية في القطاعات التالية:

(أ) السلام والأمن؛

(ب) الشؤون الإنسانية؛

(ج) الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛

## (د) العمليات الإنمائية.

وتتولى اللجان التنفيذية مسؤوليات تتعلق بكل من الإدارة والإصلاح؛ وسيجري تحديد جدول اجتماعاتها في وقت لاحق، وكذلك تكوينها. وفي هذه المرحلة، لا يسعني إلا أن ألاحظ أن اللجان ستقدم إسهامات متعلقة بالسياسة إلى الفريق المعني بتنسيق السياسات وذلك بشأن جميع المسائل التي تدخل في نطاق مجالات اختصاصها. وستؤدي أيضا دورا هاما في تيسير عملية الإصلاح. وقد اتصلت بالفعل بالأمين العام، طالبة تأييده لأسعى لدى هذه اللجان بصفتي المستشارة الخاصة للقضايا المتعلقة بنوع الجنس وللنهوض بالمرأة، وأناقش معها السبل الكفيلة بأن ينعكس بعد الجنسين كما ينبغي في عملها بوصفه إجراء شاملا حقا.

وعين الأمين العام أيضا السيد موريس سترونغ، الكندي الجنسية، منسقا تنفيذيا لشؤون الإصلاح. وبسبب تضارب مواعيد السفر، لم يتسن لي حتى الآن الالتقاء به ولكنني أعتزم أن أفعل ذلك فور عودتي، لتزويده بمعلومات عن البرامج المتصلة بقضايا نوع الجنس في منظومة الأمم المتحدة وأناقش معه الطريقة التي أستطيع بها تيسير عمله لكفالة أن تؤخذ القضايا المتعلقة بنوع الجنس في الاعتبار في جهد الإصلاح. لذلك إذا كان لدى المجلس أي نقاط محددة ترغب في أن أبلغها، فمن الأنسب طرحها في هذه الدورة. وأعتزم أيضا أن التمس آراء صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ولجنته الاستشارية في هذا الصدد.

وأتوقع أن يكون أحد الأهداف التي سيسعى إلى تحقيقها في سياق الإصلاح هو إقامة صلات أفضل بين السياسة، والبحث، والعمليات. وقد دعا إلى ذلك عدد من الحكومات، المانحة منها والمتلقية. ومن قبيل الصدف، أن كيانات الأمم المتحدة الرئيسية الثلاثة التي تعنى بالقضايا المتعلقة بنوع الجنس مسؤولة على التوالي عن السياسة والبحث والتحليل (شعبة النهوض بالمرأة)، والبحث والتدريب الأكاديميين (المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة)، والعمليات (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة). لذلك أعتقد أن هناك فرصة فريدة من نوعها أمام مؤسساتنا الثلاث لاستعراض أنشطتنا وتقديم اقتراحات لضمان التعاون المعزز والتكامل البرنامجي بين أنشطتنا. وأستطيع بلا ريب أن أقول إن الكيانات الثلاثة قد جمعت بينها علاقات عمل أوثق بكثير خلال الإثني عشر شهرا المنقضية منذ انعقاد آخر اجتماع للمجلس وإثني أعتزم مواصلة ذلك، بمساعدتك.

وتيسيرا لهذه العملية، أقترح عقد مشاورة بين رؤساء مجلس المعهد، ولجنة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومكتب لجنة مركز المرأة إلى جانب مديري كيانات الأمانة العامة المعنية. وهذا سيمكننا من القيام، على أساس الولايات والمسؤوليات الخاصة بكل منا، بصياغة نهج متسق ومنسق إزاء القضايا والبرامج المتصلة بنوع الجنس في عملية الإصلاح، بل حتى الشروع في صياغة برنامج مشترك بشأن المجالات الأساسية مثل إدراج منظور نوع الجنس في صلب أوجه النشاط الرئيسية، وحقوق الإنسان، وتمكين المرأة اقتصاديا، ودور المرأة في التنمية.

وإنني على ثقة من أن جهودنا الجماعية سعيًا إلى تحقيق هدف من هذا القبيل ستكون تقدماً كبيراً صوب ضمان أساس مالي سليم لبرامج الأمم المتحدة المتعلقة بنوع الجنس، مما يتيح لها إطاراً مؤسسياً فعالاً ويضمن قاعدة دعم سياسي متينة لأنشطتها.

## المرفق الثاني

### بيان أدلت به العضوة بحكم المنصب في مجلس أمناء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، ممثلة للبلد المضيف (الجمهورية الدومينيكية)

أود، باسم حكومة الجمهورية الدومينيكية، أن أرحب بجميع عضوات مجلس أمناء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، الذي يجتمع في بلادنا.

إن عقد التسعينات كان، دون أدنى شك، فترة تقدم في إدراج القضايا المتعلقة بنوع الجنس وإبرازها على الساحة العالمية. وفي مختلف المنتديات الدولية، ما فتئت المكانة التي تحتلها شواغل المرأة تزداد أهمية في المناقشات الموجهة نحو وضع سياسات التنمية البشرية. وقد تأكدت، اليوم أكثر من أي وقت مضى، استحالة إحراز تقدم إذا همش نصف البشرية في البرامج الرامية إلى تحقيق هذا الهدف. فتنمية الشعوب لا تقاس بالثروة الاقتصادية للبلدان فحسب، وإنما أيضا بدرجة رفاه سكانها ونوعية حياتهم.

وما برحت مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة تثبت لنا في كل مناسبة أن موضوع عدم المساواة بين الجنسين متأصل في جميع المواضيع المتصلة بتقدم البشرية. فقد تأكد ذلك في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (فيينا، ١٩٩٣)، الذي استطاعت فيه المرأة أن تثبت حقها في المساواة بوصفه من حقوق الإنسان. ثم في مؤتمر القاهرة لعام ١٩٩٤، حيث أثبتت المرأة بما لا يدع مجالا للشك ضرورة أن تأخذ السياسات السكانية والإنمائية كل فئة من الفئات النسائية في الاعتبار من منظور متكامل لاحتياجات الجنسين مراعية حالتنا غير المواتية.

وبرز الموضوع بقوة من جديد في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، ١٩٩٥). عندما تأكد بصورة قطعية أن تمكين المرأة شرط أساسي لتقدم الشعوب. وكان ذلك بمثابة تمهيد للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة، الذي أعلن فيه المجتمع الدولي بأكمله، ممثلا في الحكومات والمنظمات غير الحكومية، أن عهد الكلام قد ولى، وأن المرأة في حاجة إلى الإرادة والعمل.

ولم يكن من السهل إبراز مشكلتنا في كل واحد من تلك المنتديات. وما تحقق كان عن طريق إثبات العلاقة المباشرة بين الصعوبات التي تعترض الشعوب وانعدام تكافؤ الفرص القائم على أساس نوع الجنس ويمثل حجر عثرة أمام المرأة في جميع بلدان العالم تقريبا.

وعلى الصعيد المحلي، تشهد الجمهورية الدومينيكية في الوقت الحاضر عمليات إعادة تنظيم هامة. فتسلم جيل جديد مقاليد السلطة أعطى دفعة جديدة لبلدنا في المنتديات الدولية لكي نضطلع بدور القيادة الذي يليق بنا. وفي الوقت ذاته، أبدت السلطات الجديدة بوضوح عزمها على المشاركة في المناقشات

الجارية في التجمعات الدولية، والموجهة نحو وضع استراتيجيات جديدة للتنمية البشرية. ومن هذا المنطلق يضطلع بلدنا بأنشطة في المجالات الدولية، مثل مؤتمرات القمة العالمية للتنمية وفي منتديات حوار إقليمية شتى منها الجماعة الكاريبية، واتفاقية لومي الرابعة، ومبادرة حوض البحر الكاريبي، ويعمل على إبرام اتفاقات ثنائية مع بلدان المنطقة التي نستطيع أن نقيم معها علاقات تبادل مفيدة في هذا المجال.

وموضوع نوع الجنس لا يفوت بلدا يسعى إلى تحديث الدولة وإصلاحها. والأمر ليس عملية داخلية فحسب، وإنما ينبع من إرادة متابعة الاتفاقات الدولية التي وقعها بلدنا، ويجري في إطار عولمة الاقتصاد والعلاقات الدولية. ومن خلال الإدارة العامة للنهوض بالمرأة، ومتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ومنهاج العمل المعتمد في بيجين يتجلى أوضح دليل على عزم حكومة الدولة الدومينيكية واصرارها على العمل بما يتمشى مع توافق الآراء العالمي بشأن تنفيذ سياسة تراعي نوع الجنس وتضمن إدراج المرأة في بناء مجتمع غايته تحقيق تنمية شعبه.

وما تم مؤخرا في الجمهورية الدومينيكية من إصدار لقانون عصري وتقدمي بشأن العنف العائلي والاعتداءات الجنسية بكافة أنواعها، بما فيها التحرش هو تنفيذ للأحكام الواردة في اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن منع العنف ضد المرأة ومعاقبته والقضاء عليه (اتفاقية بيليم دوبارا). وانطلاقا من هذا التوافق الدولي في الآراء، شرع بلدنا في أنشطة ترمي إلى إنشاء آليات تضمن التطبيق التام للقانون الجديد، وذلك كشكل من أشكال التصدي للعنف القائم على أساس نوع الجنس، الذي يشكل إحدى العقبات الرئيسية أمام تقدم المرأة.

وفي ظل هذا الانفتاح الدولي وتنفيذ الاتفاقات الإقليمية والعالمية، تستقبل الجمهورية الدومينيكية عضوات مجلس أمناء المعهد في دورته السابعة عشرة. وبوصفنا البلد المضيف نرحب بهذا الاجتماع ونعلق أهمية على مشاركتنا فيه، حسب سياسة جديدة ترمي إلى تأكيد وتعزيز الصلات المتينة مع المجتمع الدولي. وما نتوقعه من هذا الاجتماع هو بإيجاز تعزيز المعهد، لكي يتسنى له أن يستمر في دعم البحوث والبرامج التي تشجع إدراج المرأة في التنمية، وترمي إلى أن تتخطى البشرية بأكملها عتبة ألف سنة جديدة من تاريخها وهي تنعم بالمساواة بين الجنسين.

— — — — —